الأمم المتحدة S/PV.4150

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٥٠**

الجمعة، ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد لفيت (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غانيلوف
الأرجنتين	السيد ليستريه
أوكرانيا	السيد يلتشنكو
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد الجراندي
جامايكا	الآنسة دورانت
الصين	السيد وانغ ينغفان
كندا	السيد فاولر
مالي	السيد وان
ماليزيا	السيد حسمى
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
ناميبيا	السيدة أشيبالا – موسفى
هولندا	السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

00-46128
0046128

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما إن هذه الجلسة هي الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد وانغ ينغفان، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة. إنه يمثل واحدة من أهم الحضارات في العالم، وقد أظهر مهارات أبدى أعضاء المجلس جميعا إعجابهم بها. وإنني لعلى يقين بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن تقديرنا له للمهارة والفعالية والاعتداد والاستعداد التي أبداها خلال شهر أيار/مايو، الذي كان صعبا بشكل خاص.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل رواندا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد موتابوبا (رواندا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه الدعوة، بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ وللمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرحب بالسيدة ديل بونتي وأدعوها إلى أن تشغل مقعدا على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية تقدمها المدعية العامة للمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا ورواندا.

أعطي الكلمة للسيدة ديل بونتي التي أرحب بها مرة أخرى ترحيبا حارا. وقد وجَّه إليها المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت لتقدم إحاطتها الإعلامية للمجلس.

السيد ديل بونتي (تكلمت بالفرنسية): أود أن أقول بضع كلمات فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبعد ذلك، بما أنني أتيحت لي الفرصة لقضاء تسعة أسابيع في أروشا في ثلاث مناسبات، سأتكلم أمام الأعضاء عن حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

(تكلمت بالانكليزية)

أبدأ ببضع كلمات عن المحكمة المتعلقة بيوغوسلافيا السابقة. منذ أن خاطبت المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وقع عدد من التطورات التي قد تهم أعضاء مجلس الأمن.

أولا، أود أن أقول بعض الشيء عن منظمة حلف شمال الأطلسي. إنني أعلم أن هذا الأمر لا يهم مجلس الأمن. ومع ذلك أنا متأكدة من أن أعضاء المجلس يدركون أن مكتبي استلم في الأشهر الماضية شكاوى مختلفة وقدرا كبيرا من المعلومات تتعلق بادعاءات بأن منظمة حلف شمال الأطلسي، أو على نحو أدق بأن أفرادا وقادة من المنظمة، ربما ارتكبوا جرائم تقع في اختصاص المحكمة أثناء الحملة الجوية التي شنتها المنظمة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في العام الماضي.

وتلقى مكتبي تلك الادعاءات والمواد المؤيدة من عدة مصادر، بما في ذلك المحامون الموكلون من قبل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ولجنة برلمانية روسية. وقدم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مواد كثيرة جدا تتعلق بحوادث معينة. وإضافة إلى ذلك نشرت منظمات حقوق الإنسان ومنظمات أخرى عددا من التقارير والتعليقات بشأن الحملة العسكرية والقصف.

وبما أن للمحكمة الدولية ولاية قضائية على جميع جرائم الحرب المحتملة في يوغوسلافيا السابقة، اعتبرت أن من واجبي ومسؤوليتي بصفتي المدعية العامة المستقلة أن أقيِّم الشكاوى والادعاءات. وفي عام ١٩٩٩، أنشأت سليفتي القاضية أربور فريقا عاملا في مكتبها، يتألف من محامين عسكريين، ومحللين عسكريين وخبراء آخرين لبحث وتقييم جميع الشكاوى والادعاءات والمواد المشفوعة بها. وإضافة إلى ذلك، قيَّم الفريق كل المزاعم الجديدة والمواد بعد ورودها إلى مكتبي. ولقد استغرق تحليل المواد بعض الوقت، وتضمن فحص جميع الحقائق تحليلا قانونيا مفصلا لجميع جوانب الولاية القضائية للمحكمة.

وأستطيع الآن أن أعلن الاستنتاج الذي توصلتُ إليه، إثر النظر على النحو الأوفى في التقييم الذي أعده فريقي لجميع الشكاوى والمزاعم، وأصرح بأنه لا أساس لفتح باب التحقيق في أي من تلك الادعاءات أو في الحوادث الأخرى ذات الصلة بالقصف الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي. وبالرغم من ارتكاب منظمة حلف شمال الأطلسي بعض الأخطاء، أشعر بارتياح كبير للتصريح بأن منظمة حلف شمال الأطلسي لم تستهدف عن عمد المدنيين أو أهدافا عسكرية غير شرعية في حملة القصف. وأعتزم إصدار تفاصيل عن تقييمي للمعايير المطبقة في المستقبل القريب. ولكن هذا المحفل ليس المحفل المناسب لسرد هذه التفاصيل. وبالرغم من ذلك، شعرت بأن من الأهمية أن أبلغ المجلس اليوم بالاستنتاجات التي توصلتُ إليها، لأن حملة منظمة حلف شمال الأطلسي موضوع هام سبب قدرا كبيرا من التكهنات والتعليقات.

وينبغي أيضا ذكر نتيجة هامة لحملة منظمة حلف شمال الأطلسي، وبالتحديد الأثر الذي تركته، إضافة إلى أثر لائحة الاتهام الصادرة بحق الرئيس ملوسفيتش وغيره من المسؤولين الصربيين الرفيعي المستوى، على استعداد السلطات في بلغراد للتعاون مع المحكمة. فبعد هذين الحادثين توقف التعاون مع مكتبي على الإطلاق. وهذا أعاق بشدة قدرتي على استكمال تحقيقاتي بشأن ضحايا صربيين، لا سيما الضحايا المقيمون في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولقد حُرم المحققون التابعون لمكتبي من الحصول على تأشيرات دخول إلى البلد لمواصلة تحقيقاتنا. وأنا أيضا تقدمت بطلب تأشيرة دخول للسفر إلى بلغراد، ولكن طلبي رُفض أيضا

وعندما تُتهم المحكمة بأنها ضد الصرب وبعدم وجود توازن في أعداد لوائح الاتهام الصادرة عن المحكمة، تصبح تلك الاتهامات فارغة بسبب عجزي عن الوصول إلى الضحايا وإلى الأدلة.

وفيما يتصل بموضوع التعاون بين جمهورية كرواتيا والمحكمة، يسرني أن أصرح بأن الحكومة الكرواتية الجديدة تظهر استعدادها للتعاون على النحو الأوفى مع المحكمة وتدلل عليه. ومن المؤكد أن هذا يدعو إلى التشجيع إلى حد كبير وبدأ يقترب من التعاون التام. وعلى سبيل المثال، شهدنا عبر الأشهر القليلة الماضية تسليم ملادن نالتيليتش، المعروف أيضا بتوتا، إلى لاهاي. وفضلا عن ذلك، تسلم الحكومة بالولاية القضائية للمحكمة وبحقي في التحقيق في الحوادث التي وقعت داخل كرواتيا، مثل ”عملية العاصفة“ في عام ١٩٩٥. وسمحت الحكومة مؤخرا أيضا للمحققين التابعين لمكتبي بإجراء تحقيق لجمع الأدلة، وساعدوا في العملية. وأخيرا، أُبرم اتفاق رسمي يتصل بمركز كتبي في زغرب.

ولم يتبق سوى مجال واحد لم تتجاوب فيه جمهورية كرواتيا في السنوات الأخيرة في تعاونها مع المحكمة: وبالتحديد وصولي إلى شهود تتوفر لديهم معلومات حساسة في كرواتيا، وحصولي على الوثائق التي في حوزة الحكومة أو تحت سيطرتها. وفي هذا المجال، ما زال يتعين القيام بأعمال هامة، ولكني أعرب عن السرور لإبلاغكم بأنه يجري حاليا إحراز تقدم. وأرجو أن أتمكن في المستقبل القريب من إبلاغكم بأن جمهورية كرواتيا تمتثل تماما لالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة. ولكنني لا أستطيع ذلك الآن.

والمسألة الأخيرة بشأن يوغوسلافيا التي أود أن أثيرها تتعلق بقضية أصبحت بصورة متزايدة مشكلة للمحكمة، وهي بالتحديد طوال الفترة التي تستغرقها إجراءاتنا، سواء طول المحاكمات ذاتها أو الفترة الكاملة لاحتجاز معظم المتهمين الذين تحتجزهم المحكمة. ومحاكماتنا بطبيعتها صعبة ومعقدة. والجرائم واسعة النطاق وحقوق المتهمين في الحصول على محاكمة نزيهة محمية بحماس. وغالبا ما تتعارض الحاجة إلى ضمان النزاهة مع الحاجة إلى ضمان تحقيق العدالة على جناح السرعة. ولدينا الآن أربع قضايا في مرحلة المحاكمة في لاهاي، وتسع قضايا تنتظر البدء. صحيح أن الادعاء العام والدفاع يقومان في مرحلة مبكرة بمحاولات للتركيز على مجالات الخلاف بينهما، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن نظامنا الأساسي يضمن لجميع المتهمين الحق في المحاكمة دون تأخير ليس له ما يبرره.

لقد أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن دوائر المحكمة الابتدائية تجد صعوبة في معالجة عدد المحاكمات التي تنتظر اتخاذ قرارات بشأنها. وبصورة تقليدية يتوفر في كثير من الولايات القضائية الوطنية سبيلان للانتصاف يعتد بهما في تناول هذا النوع من الحالات: أولا، إطلاق سراح المتهم بكفالة ريثما تجري المحاكمة؛ وثانيا، تعيين عدد أكبر من القضاة لتناول عبء العمل القضائي. وبالنسبة للمحكمة،

ليست مسألة إطلاق سراح المتهمين بكفالة، أو إطلاق سراحهم بشروط حسبما يعرف ذلك في مصطلحات المحكمة، خيارا متوفرا في معظم الحالات، لا سيما في الحالات التي قامت فيها قوة تثبيت الاستقرار باحتجاز المتهمين وتسليمهم. وحسب تقييمي، ليس من دواعي الارتياح إطلاق سراح أشخاص صدرت بحقهم لوائح اتهام في مجتمع لا تتوفر القدرة للمحكمة فيه لإنفاذ قراراتها دون تعاون جميع دول يوغوسلافيا السابقة. وعلى سبيل المثال، من اليسير إلى حد كبير لمتهم صدرت بحقه لائحة اتهام في جمهورية صربسكا أن يدخل صربيا، حيث لا توجد حاليا احتمالات معقولة لإلقاء القبض عليه.

القاضي كلود جوردا، رئيس المحكمة، يعلم تماما هذا الوضع وكتب مؤخرا إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن محددا رؤيته لمستقبل المحكمة. وأعلم أنه يجري حاليا ترجمة تلك الوثيقة وأنها لم تتوفر بعد للأعضاء، ولكن تلك الوثيقة تتضمن توقعات السيد جوردا لحجم عمل دوائر المحكمة الابتدائية المحتمل وتقدم أفضل التقديرات لطول الفترة التي سوف تستغرقها المحكمة للنظر في القضايا بالمستوى الحالي من الموارد. والنتائج التي خلص إليها تحليل الرئيس تثير القلق، وهو يقترح حلا من شقين: تكوين مجموعة من القضاة طوال فترة المقاضاة يمكن اللجوء إليهم حسب الحاجة؛ وتفويض قانونيين للقيام بالأعمال التفصيلية الكثيرة السابقة للمحاكمات للعمل باسم الدوائر الابتدائية، ومن ثم يتفرغ القضاة للتركيز على الإجراءات ذاتها. وأنا أؤيد هذه المقترحات الجوهرية من حيث المبدأ. ولا بد لنا أن نجد طريقة لإجراء محاكمات نزيهة لجميع المتهمين في غضون وقت معقول. وبطبيعة الحال، هذا حل تملك زمامه إلى حد كبير الجمعية العامة، ولكني شعرت أن من الضروري إبلاغ المجلس بالمشكلة أملا في أن يواصل المجلس تقديم دعمه للمحكمة بصدد مواجهتها للتحديات الجديدة.

(تكلمت بالفرنسية)

وأود الآن أن أتكلم عن الوضع المتصل بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأعتقد أن أعضاء المجلس على دراية بالحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ في قضية باراياغويزا، والذي ألغى حكما سابقا للمحكمة ذاتها. والحكم الجديد، الذي يقضي بأن يبقى المتهم السيد باراياغويزا رهن الاحتجاز، وبأن محكمة أروشا يمكن أن تحاكمه غيّر بطبيعة الحال علاقتنا للتعاون مع حكومة رواندا.

ذهبنا إلى هناك ثلاث مرات، ومكثنا في كل مرة ثلاثة أسابيع. وكنا، بطبيعة الحال، نجري تحقيقات ومحاكمات، ولكن الزيارات هيأت لنا أيضا فرصة طيبة لمقابلة أعضاء الحكومة، بما في ذلك الرئيس كاغامي، ووزير العدل ووزير الخارجية والمدعي العام.

وأستطيع أن أؤكد للمجلس أن التعاون مع حكومة رواندا أضحى الآن ممتازا. وأصرح أيضا أن الحكومة الرواندية، كدلالة على الصداقة، منحتني هذه المرة تأشيرة دخول دائمة إلى رواندا. ويركز مكتبنا في كيغالي على إجراء التحقيقات. وفيما يتصل بالتحقيقات التي يتعين البدء فيها في هذا الشهر. قمنا بنقل أفرقة المحاكمات إلى أروشا لمتابعة الجلسات عن كثب، مع حصر التحقيقات الميدانية في كيغالي.

وفيما يتصل ببرنامج عمل النصف الثاني من هذه السنة، لدينا الآن ٤٢ محتجزا من المحتجزين في أروشا. ويتوخى برنامجنا إلقاء القبض على ١٣ هاربا ما زالوا طليقي السراح حتى الآن. ويوجد بعضهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثمة فكرة جيدة لبعثة الأمم المتحدة تتمثل في أن تكون لها ولاية مماثلة للولاية الممنوحة لقوة تثبيت الاستقرار لمساعدتنا في إلقاء القبض على المتهمين.

التعاون مع الدول الأفريقية والدول الأوروبية ممتاز. ولدينا فريق اقتفاء أثر يجري كافة التحقيقات الضرورية لتحديد أماكن وجود الهاربين؛ ويجري القيام بذلك بطبيعة الحال بالتعاون مع السلطات القضائية في شتى البلدان. وصدرت حتى الآن أحكام على ثمانية أشخاص متهمين. واعترف ثلاثة من هؤلاء الثمانية، منهم بجرمهم. من بينهم جورج روغيف، وهو صحفي بلجيكي صدر عليه حكم بالأمس بالسجن ١٢ سنة. وفي الوقت الراهن، تجري محاكمة واحدة، ضد باغيليشما، الأمر الذي يعني أن هناك أربع محاكمات لم تبدأ حتى الآن. والسبب في عدم بدء تلك المحاكمات حتى الآن يعزى إلى أن الدفاع اعترض بتقديم ١٢ طعنا تمهيديا ضمن الإجراءات. وسوف أفسر ذلك: طلبنا محاكمة من صدرت ضدهم قرارات اتهام في محاكمة منفردة يتعين عليهم فيها الإجابة على نفس الجرائم ونفس الأعمال. الأمر الذي يعني أنه سيكون لدينا محاكمة تسمى قضية حكومية لثمانية وزراء سابقين محتجزين الآن في أروشا. وهناك محاكمة تسمى قضية عسكرية، لأربعة ضباط عسكريين من الرتب العالية. وهناك قضية تتعلق بوسائل الإعلام، لثلاثة صحفيين، وناشر ومالك محطة إذاعة. وتنطوي محاكمتان على قضية بوتار لستة متهمين، وقضية سيانغوغو لأربعة متهمين. الأمر الذي يعني أن هناك ٣٥ محتجزا ينتظرون المحاكمة. ونأمل - وأنا على يقين - من ذلك - في أن تبدأ تلك المحاكمات في هذه السنة، لأن دائرة الاستئناف سوف تصدر قراراتها، مما يمكن من بدء المحاكمات.

وثمة مشكلة اكتشفناها أثناء مهمتنا الأخيرة مفادها أنه ما زال يوجد في رواندا مقابر مشتركة كثيرة لم تفتح بعد. وبحثت هذه المشكلة مع الرئيس كاغام، واتفقنا على أننا، سوف نقوم بالتعاون مع السلطات الرواندية، بفتح جميع تلك المقابر المشتركة، لأني أعتقد بأن وجود ٣٠ أو ٥٠ جثة في المراحيض، حسبما وجدت في أثناء زيارتي الأخيرة، أمر غير مقبول على الإطلاق. وهو أمر غير مقبول سواء من وجهة نظر الإجراءات الجنائية - حيث يتعين على المرء أن يحصي عدد الأشخاص الذين قتلوا - وهو، فضلا عن ذلك، غير مقبول من وجهة نظر، وهنا اتفق معي الرئيس كاغام، مؤداها أنه يتعين دفن الضحايا بالطريقة التي تليق بالبشر. وهذا يعني أني أعتزم الآن استخدام الأفرقة القضائية التابعة لنا في كوسوفو لفتح تلك المقابر المشتركة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، عندما لا يكون بمستطاع تلك الأفرقة بعد ذلك الوقت أن تعمل في كوسوفو بسبب الأحوال المناخية، وأرسل بعض الأفرقة القضائية إلى رواندا للمساعدة في نقل الجثث من المقابر المشتركة.

وتقابلت مع رابطات الناجين من الإبادة الجماعية، ومع الناجين أنفسهم؛ بطبيعة الحال، المشكلة ما تزال خطيرة جدا فيما يتصل بحالة أولئك الناجين. وسوف أطرح مثالا واحدا فقط لإظهار العنصر الاجتماعي أيضا. اغتصبت إمرأة تبلغ من العمر ٢٧ عاما خمس مرات. وأصيبت بطبيعة الحال، بأضرار وما تزال تحمل علامات بعض الجروح؛ وأنقذت لأنها كانت تحت الجثث، واكتشفها الصليب الأحمر وهي لا تزال حية. وأنقذت. وأنجبت طفلا نتيجة للاغتصاب، ولكنها، بطبيعة الحال، قوبلت بالرفض من جانب أسرتها، وتعيش الآن وحيدة في أوضاع يائسة. كان ذلك اجتماع من الاجتماعات التي أجريتها مع الناجين. والوضع بالغ الخطورة في هذا الصدد.

والوضع خطير أيضا من وجهة نظر المحتجزين الروانديين. وتمكنت من القيام بزيارتين إلى سجنين مع وزير العدل في رواندا. والطاقة الاستيعابية لهذين السجنين تجيز ٢٠٠٠ محتجز، ويؤيان حاليا ٨٠٠٠ فرد. مما يعني أنه ليس بمستطاع المحتجزين التمدد للنوم. وبطبيعة الحال، يشعر وزير العدل بقلق بالغ إزاء هذه المشكلة. إنهم يحاولون الآن العمل بنظام للعدل يعرف بنظام غاتشاتشا، ويعني إرسال السجناء

إلى قراهم للمحاكمة بالطريقة التقليدية. وأعتقد أن هذا حل مثالي، لأن من المستحيل بصورة موضوعية محاكمة هؤلاء المحتجزين.

وبصدد استراتيجيتنا في المستقبل، حدد مكتبنا ٩٠ من المشتبه فيهم يجرى حاليا تقصي أمرهم، وكلهم مسؤولون عن الإبادة الجماعية وعن انتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي. وثمة أولوية تتصل بقضايا الاغتصاب. ما حدث في رواندا غير معقول. ونعتقد أن بمستطاعنا توجيه قرارات اتهام ضد هؤلاء المتهمين التسعين بنهاية العام المقبل. وأجرينا أيضا تحقيقات مالية بشأن رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وليس لدينا العدد الكافي من الموظفين للقيام بتلك التحقيقات المالية. وبالنسبة لرواندا يقوم شخصان بإجراء التحقيقات المالية وبالنسبة ليوغوسلافيا السابقة لدينا فقط ثلاثة أشخاص. وسوف أحتاج إلى أفرقة أكبر للقيام بهذه المهمة، وآمل في أن تتوفر وظائف جديدة في الميزانية المقبلة. وهذه مسألة هامة للغاية بالنسبة لأنشطتنا. فإذا أوقفنا التمويل - أي حسابات المصارف - لمن صدرت بحقهم قرارات اتهام، فإننا لا نزيد من صعوبة هروبهم فحسب بل إن الأموال، وفقا لقرار قضاة الدوائر، ستستخدم أيضا لتقديم تعويضات للضحايا.

هذا مهم للغاية بالنسبة لرواندا. وسوف يكون من المؤسف ألا نتمكن من الحصول على مثل هذا القرار من القضاة. بيد أنه توجد مشكلة. فهناك ثغرة في قانوننا. ولا توفر أحكامنا الإجرائية إمكانية لمصادرة الأموال المحتجزة. وهذا هو السبب في أننا سنطلب إجراء تغيير في هذه الأحكام.

ولن آخذ المزيد من وقت المجلس. وأنا مستعدة للرد على أية أسئلة قد يود الأعضاء طرحها.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم سيدي على تخصيص أول جلسة للمجلس برئاستكم للاستماع إلى العرض المقدم من السيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا.

ونرحب بحرارة بحضور السيدة دل بونتي بيننا في المجلس للمرة الثانية منذ تعيينها مدعية عامة. ونشكرها على العرض الموجز والشامل مع ذلك الذي قدمته إلى المجلس بشأن المحكمتين ولا سيما بشأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، طبقا لما وعدت به المجلس في عرضها خلال تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

إننا ننظر إلى إنشاء هاتين المحكمتين المخصصتين بوصفه من التطورات الهامة في تطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بمقاضاة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم حرب وإبادة وجرائم ضد البشرية. وعندما أسس المجلس المحكمتين أبحر في مياه مجهولة. إن الأمم المتحدة بتأسيسها ودعمها المحكمتين، إنما اتخذت تدابير تتسم بالنبل وبعد النظر على السواء. ورغم أن الأحداث في كوسوفو وأماكن أخرى أظهرت الفجوة القائمة بين الأماني والوقائع، فسوف يسجل التاريخ أن المجتمع الدولي، عن طريق هاتين المحكمتين المخصصتين، سعى إلى الدفاع عن القيم الإنسانية وأسهم في استعادة السلام وصيانته من أجزاء من العالم عصفت بها أعمال عنف لا توصف.

ويسر ماليزيا أن تلاحظ أن المحكمتين تطورتا إلى محكمتين جنائيتين دوليتين عاملتين بالكامل، تقدمان محاكمات عادلة إلى المتهمين في الوقت الذي توفران الحماية فيه للضحايا والشهود. ونحن نثني على الطريقة التي عالجت بها وحدة الضحايا والشهود بالمحكمتين القضية الهامة المتعلقة

بتوفير تدابير الحماية للشهود الذين يقفون أمام المحكمة، وكذلك الاستشارة القانونية والدعم.

ولتعاون الدول أهمية حيوية لنجاح سير أعمال المحكمتين. وهذا صحيح على الأخص بالنسبة لتنفيذ أوامر الاعتقال والحبس المؤقت ونقل المشتبه فيهم والأشخاص المتهمين إلى مركزي المحكمتين نظرا لأنه لا يوجد لدى المحكمتين قوة شرطة أو اختصاص مستقل لتنفيذ أوامر اعتقال المشتبه فيهم. ومن الواضح أن التنفيذ العاجل والفعال لأوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمتين كان ولا يزال حاسما لقدرة المحكمتين على أداء مهامها بصورة فعالة.

ونشير إلى أنه، في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كانت الدول مؤيدة للمحكمة. وقد ظهر هذا التأييد بوضوح في إلقاء القبض على أوغسطين ينذر ليامانا، رئيس الأركان السابق لقوة الدرك، في بلجيكا بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠؛ وضابطين كبيرين من القوات الرواندية المسلحة، هما فرانسوا زافير زوونمايي في فرنسا وإنوسنت زاغاهوتو في الدانمرك بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠؛ وعلي جين ديديو كاموهاندا وزير الثقافة والتعليم العالي السابق في حكومة رواندا المؤقتة عام ١٩٩٤، في فرنسا أيضا بتاريخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠؛ وبتسليم القس اليزافان نتاكيروتيمانا من قبل الولايات المتحدة إلى معتقلات الأمم المتحدة في أروشا بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠.

ومن المؤسف أن الوضع لم يكن بهذا الشكل فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. ونحن نعرب بصفة خاصة عن خيبة أملنا إزاء استمرار الاتجاه غير المتعاون من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، على نحو ما ذكرته توا السيدة دل بونتي. ونكرر قلقنا الشديد من أن الأشخاص المحكوم عليهم علنا لا يزالون أحرارا. ويناشد وفدي من لديهم القدرة على بذل المزيد من الجهود الجادة والمصممة القيام بذلك بقصد اعتقال مجرمي الحرب هؤلاء وتقديمهم للعدالة في أقرب وقت ممكن. وعدم القيام بذلك سيكون بمثابة إبلاغ المسؤولين عن هذه الجرائم المشينة برسالة خاطئة. ومن سوء الطالع أنه سيعبر أيضا عن افتقار المجتمع الدولي إلى الحزم أو الإرادة السياسية لمعالجة هذه الجرائم. وأن استمرار وجود الأشخاص المحكوم عليهم في دول وكيانات معينة، يتمتعون بحصانة فعلية، من شأنه لا أن يبعث فقط برسالة خاطئة، وإنما أن يسهم أيضا في إبقاء جو من الخوف وعدم الأمان بمنع عودة اللاجئين، ولا سيما في مناطق الأقليات. وأن اعتقال ومقاضاة مجرمي الحرب المحكوم عليهم ليس قضية عدالة فقط ولكنه قضية ستسهم بقدر كبير في عملية التئام الجراح والمصالحة وفي الحصول على السلام ودعمه.

ولا تزال ماليزيا تؤمن بأن أعمال المحكمتين إسهام خطير الأهمية ليس فقط في إقامة العدالة وإنما أيضا في عملية التئام الجراح في المنطقتين، مما سيسهم بقدر غير ضئيل في تعزيز عملية استعادة السلام والأمن والاستقرار في المناطق ذات الصلة.

ويود وفدي أن يسأل المدعية العامة، في هذه المرحلة من ملاحظاتنا، عن برامج التوسع للمحكمتين. ونحن نؤمن بأن برامج التوسع هذه هامة في زيادة الوعي بدور المحكمتين في حماية وتعزيز القيم الإنسانية، ولذلك ينبغي لها أن تستمر.

وتستحق المحكمتان الدعم غير المقيد من هذا المجلس في جميع جوانب أعمالهما. لقد قدمت المدعية العامة للمحكمتين توا نداء مباشرا إلى المجلس بهذا الدعم. ويجب على هذا المجلس أن يستجيب بصورة سليمة لنداء السيدة دل بونتي. ويجب أن يعالج المجلس وبقية المجتمع الدولي بجدية قضية مجرمي الحرب المحكوم عليهم والذين لا يزالون أحرارا ومسألة عدم التعاون مع المحكمتين بهذا الصدد.

السيد جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم سيدي بحرارة على توليكم الرئاسة وأشارككم في تحية سلفكم القدير.

إنه لحسن جدا أن نرى السيدة دل بونتي مرة أخرى في المجلس. ونود أن نقدم تقديرنا للطريقة القوية والفنية التي تدير بها أعمالها الهامة والمعقدة جدا. والمملكة المتحدة ملتزمة بشدة بهاتين المحكمتين. لقد دأبنا دائما بالكامل على دعم أعمال المدعية العامة لجلب المسؤولين عن الفظائع في رواندا ويوغوسلافيا السابقة أمام المحكمة وسوف نواصل هذا الدعم.

ويسرنا ما أحرز من تقدم في الشهور الماضية، وقد رأينا كثيرا من التطورات الإيجابية، مثل الاعتقالات التي وقعت في أوروبا للقادة العسكريين والسياسيين الهامين المتهمين بالقيام بأدوار رئيسية في الاعتداءات التي وقعت في البوسنة ورواندا. وكانت هناك عدة أحكام هامة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقامت الحكومة الكرواتية الجديدة بتحركات هامة نحو تلبية التزاماتها للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتسرنا رؤية العلاقات التي تحسنت كثيرا بين محكمة رواندا ورواندا بمساعدة ظهور السيدة دل بونتي في عدة مناسبات في محكمة أروشا ونجاحها في الوصول إلى رواندا بتلك التأشيرة. ونحن نشكرها على هذا الجهد المستمر. ومن الصحيح أن تبقى محكمة رواندا تحظى بانتباه عالي المستوى.

وبالرغم من ذلك فإن هناك عددا كبيرا من المحكوم عليهم الذين لا يزالون أحرارا، بما في ذلك كبار المحكوم عليهم. ونود أن نرى جميع الدول تفي بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن باعتقال المحكوم عليهم عندما يكونون في دائرة اختصاصاتها، وندين رفض بلغراد الصريح تنفيذ قرارات المجلس الإلزامية التي تدعو إلى التعاون مع محكمة يوغوسلافيا. وفي رواندا من الواضح من عرض السيدة دل بونتي هذا الصباح أن البلد لا يزال يواجه حالة مزعجة جدا.

وفيما يجري اعتقال المزيد من الأشخاص – ونحن نرحب بالدلائل الصادرة عن السيدة دل بونتي على ملاحقة المزيد من المشتبه فيهم – من الأهمية بمكان أن تتمكن كلتا المحكمتين من محاكمة المتهمين بصورة عاجلة. ونشعر بالقلق إزاء تقرير المدعية العامة الذي يفيد باستمرار وجود مشاكل في تقليل مدد التأخير، ونتفهم السبب الذي تطلب من أجله المزيد من الموارد. ونحن نرحب بالتقرير الذي أصدره مؤخرا فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، ونرحب بالجهود التي تبذلها كلتا المحكمتين من أجل تنفيذ توصياتهم. ونتطلع إلى إجراء تحسينات أخرى في كفاءة المحكمتين. ونرحب كذلك بمبادرة القضاة التابعين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بالسعي إلى اتخاذ تدابير إضافية للتعجيل في الإجراءات التي تسبق المحاكمات وإجراءات المحاكمات نفسها. ونتطلع إلى تلقي تقرير الرئيس جوردا بشأن هذه الجوانب، وإلى الاستماع لآراء الأمين العام بشأن الأفكار التي يطرحها القضاة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أولا، اسمحوا لي، حضرة الرئيس، أن أهنئكم، سيدي، على تبوئكم رئاسة المجلس. واسمحوا لي أيضا أن أشارككم الكلمات التي وجهتموها إلى الرئيس في الشهر الماضي، السفير وانغ ينغفان.

إننا نشكر المدعية العامة كارل دل بونتي على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها لنا للتو، وهي تُبين لنا مرة أخرى مدى التحديات والمتطلبات التي يواجهها مكتبها.

وأود أن أعرب عن تأييد بلادي لها في العمل المثالي الذي تضطلع به.

هذه هي الفرصة الثانية التي تتاح للمجلس للاستماع إلى تقرير تقدمه السيدة دل بونتي ، بعد مرور ما يزيد على ستة أشهر بقليل من تقديمها التقرير السابق. ونحن نعتقد أن تلقي التقارير بانتظام أمر مفيد للنظر في موقف المجلس من الهيئات القضائية التي أنشأها. ويجب متابعة هذا النهج كي يتسنى لنا مواصلة الاستفادة بانتظام من التجارب المتشاطرة والتوصيات التي ترمي إلى إيجاد حلول للمشاكل الناشئة.

ولقد رحبت الأرجنتين بإنشاء المحكمتين وعلى الرغم من الشك الذي أبداه البعض في بادئ الأمر، فإن كلتا المؤسستين تعملان اليوم وتظهران أن باستطاعتهما الاضطلاع بدور هام في الجهود التي نبذلها من أجل مكافحة العنف والإفلات من العقاب وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين. وهاتان المؤسستان أثبتتا أنهما أداة خلاقة بيد المجتمع الدولي، وأنهما تسهمان في إحراز تقدم كبير في القانون الدولي. والواضح أن عمل كلتا المحكمتين له أهمية كبرى بالنسبة لعمل المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل. فكل مشكلة تواجهها المحكمتان، وكل خطوة إلى الأمام أو إلى الوراء ستشكل أيضا بلا شك سابقة قيمة للمحكمة. فنظامهما الداخلي والأدلة مفيدة على سبيل المثال، في إعداد أنظمة المحكمة الجنائية التي سيعلن عنها قريبا.

ولقد شهدت محكمتا رواندا ويوغوسلافيا ومكتب المدعية العامة نموا وتعزيزا. وعلى الرغم من ذلك، فهي لا تزال تواجه عددا من المشاكل التي تناولها باستفاضة وبجدارة التقرير الكامل الذي رفعه فريق الخبراء وقيموا فيه عمل كلتا المحكمتين. ولقد رفع ذلك التقرير في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/54/634. وهذا المحفل أو هذه المناسبة ليسا مناسبين للنظر بالتفصيل في تلك التوصيات بيد أنه لا يسعنا إلا أن نذكر أن التعليقات والمقترحات تصف بوضوح مختلف المشاكل التي يتم مواجهتها.

واليوم، وفي مجلس الأمن، لا بد لنا مع ذلك من أن نذكر مع الشعور بالجزع المتزايد أن شاغلنا الرئيسي لا يزال يتمثل في كفالة التعاون الكامل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كي يُصبح بالإمكان تنفيذ القرارات التي تتخذها هاتان المحكمتان. وتحفظ الحكومات عن توفير الدعم للمحكمة إشارة سلبية يمكنها أن تقوض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وهذا الموقف السلبي ليس جديدا، والعديد من البيانات التي استمعنا إليها في مناقشات سابقة في المجلس أطلقت صفارة الإنذار. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم منذ ذلك الحين، فإن الرفض وانعدام التعاون أمران مستمران، وهذه مسألة تدعونا إلى الشعور بالقلق.

ويأسف وفد بلادي لأننا في حاجة إلى أن نناشد الدول مرة أخرى أن تتعاون مع محكمتي رواندا ويوغوسلافيا. ونأسف بصورة خاصة للموقف الذي تتخذه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونرحب من جهة أخرى بالتعليقات التي أبدتها السيدة دل بونتي فيما يتعلق بالموقف الإيجابي للحكومة الجديدة في كرواتيا ونهج التعاون الذي تنتهجه حكومة رواندا. فهذا التعاون ليس أمرا اختياريا أو مزاجيا. إنه التزام قانوني يفرضه مجلس الأمن، وعليه تعتمد إمكانية تحقيق العدالة، حيث أن المحكمتين لا تملكان آلية التنفيذ الخاصة بهما التي تمكنهما من جعل قراراتهما فعالة. وعدم الامتثال للالتزام بالتعاون يُشكل انتهاكا لنظاميهما الأساسي ويقوض الهدف الذي أنشئت المحكمتان من أجله. ويجب ألا يظل مجلس الأمن صامتا حيال هذه الحالة، وينبغي اتخاذ القرارات بشأنها.

ويجب على مجلس الأمن أن يساعد المحكمتين والمدعية العامة بغية الاضطلاع بالمهام الموكولة إليهم، حيث أن المشاكل الرئيسية التي يواجهونها لا تزال تتعلق بعوامل غير خاضعة لسيطرة هاتين الهيئتين أو للهيئتين سيطرة ضئيلة عليها. وهذه مسؤولية المجلس ولا سيما في هذه المناسبة.

ومرحلة تعزيز المحكمتين باتت وراءنا. والواضح الآن أنه قبل التخطيط لإنشاء أدوات جديدة أو إجراء إصلاح مؤسسي، نحتاج إلى تزويدهما بالوسائل التي تمكنهما من إنجاز المهام الموكولة إليهما.

ونحن ندرك أن المحكمتين تحتاجان إلى موارد بشرية ومادية كافية ومناسبة للاضطلاع بعملهما على نحو فعال في جميع المراحل. وفي هذا الصدد، نود أن نسأل عن مدى التقدم المحرز في ملء الشواغر في مكتب المدعية العامة للمحكمة الدولية لرواندا مقارنة بالعام الماضي. وما هي التوقعات المستقبلية، وما هي النتائج التي أحرزتها برامج تدريب الموظفين الجدد؟. ونود أيضا أن نطلب إلى السيدة دل بونتي أن تقدم لنا بعض التعليقات الإضافية حول فعالية نظام الدعم الإداري، لا سيما فيما يتعلق بالتنسيق بين الدفاع والادعاء العام في محكمة رواندا بشأن التأخيرات الناجمة عن مشاكل الترجمة وتوفر الغرف ووفرة المسائل التي تسبق المحاكمات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلامي بالإعراب لكم، سيدي، عن أحر تهانئنا على تبوئكم رئاسة المجلس. ونحن على ثقة بأنكم ستعتمدون حيوية ورؤيا جديدتين في المجلس لدى تحملكم المسؤوليات الملقاة على عاتقكم.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالسفير وانغ ينغفان على قيادة عمل المجلس بجد وعزم وحكمة خلال شهر أيار/مايو الذي كان صعبا فوق العادة.

ونشارك الزملاء في الإعراب عن تقديرنا العالي للسيدة كارل دل بونتي على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها لنا. لقد حان الوقت كي يطلع المجلس على آخر المستجدات، وكان اطلاعه على المستجدات آخر مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ، وكي يفكر بطريقة شاملة في مختلف جوانب المسؤوليات التي يوكلها المجلس للمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

إن مسؤولية المدعية العامة مسؤولية شاقة. والمحكمتان تكافحان الإفلات من العقاب. ونحن نعرب عن التقدير للمدعية العامة وزملائها لجهودهم التي لا تكل في القيام بهذا الإسهام التاريخي للإنسانية.

ويسرنا أن نلاحظ أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أحرزتا تقدما، وغالبا في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وخلال السنوات القليلة الماضية، كما تبين قوائم المحتجَزين في كل قضية، أُلقي القبض على متهمين كثيرين، بما في ذلك موظفون رفيعو المستوى، وحوكموا وعوقبوا. وبدء محاكمات جديدة دليل على هذا التقدم والدينامية.

اليوم سنقصر ملاحظاتنا على ثلاث مسائل.

المسألة الأولى هي مسألة محاكمة المتهمين. إن المجتمع الدولي يجب أن يتناول مسألة القبض على السياسيين والضباط الرفيعي المستوى الذين أصدرت المحكمتان لوائح اتهام بحقهم. فلا تزال شخصيات عسكرية وسياسية رفيعة المستوى متهمة عديدة مطلقة السراح. ومما يثير الغضب أن بعض الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام لم يلق القبض عليهم بعد، رغم انقضاء خمس سنوات منذ صدور اللوائح.

المسألة الثانية هي تعاون البلدان والترتيبات الإقليمية المعنية. ونجاح المحكمتين في كلتا الحالتين يعتمد إلى حد كبير على تعاون الدول المعنية ودول المناطق المعنية. وفي حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن التعاون الذي توفره لها بلدان المنطقة في أفريقيا يستحق الثناء الكبير. فذلك التعاون ساعد جهودنا في الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب، وضد الإبادة الجماعية، وضد الجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وفي حالة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يسرنا أن نلاحظ التعاون المتزايد مع المحكمة. ونُقدر التعاون المقدم إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وقوة تثبيت الاستقرار وقوة كوسوفو في القبض على المتهمين وفي جمع الأدلة. وفي هذا الشأن، يستحق التعاون الذي تقدمه إلى المحكمة حكومتا جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا، كما سمعنا من المدعية العامة مرة أخرى صباح اليوم، تقديرنا الخاص. ونؤكد مرة أخرى ضرورة تسهيل عملية الاتصال بالمدعية العامة.

ثالثا، هناك مسألة الموارد. إن الزيادة الكبيرة في عدد المحتجزين والمحاكمات والطعون تدل على الحاجة الملحة لزيادة موارد المحكمتين. وقد طرح القاضي جوردا القضية بتفصيل كبير على الاجتماع الذي عُقد مؤخرا بمجلس تنفيذ السلام. كما أبرزت السيدة ديل بونتي، في إحاطتها الإعلامية صباح اليوم هذا الجانب بقوة بالغة. وما من أحد يمكن أن يشكك في أن الوسائل الضرورية ينبغي توفيرها للمحكمتين للوفاء بتمطلباقهما. والصندوق الاستئماني الطوعي لا يزال يقدم مساعدة كبيرة في استدامة عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونحن نشجع جميع المانحين على مواصلة دعم المحكمتين.

علمنا أنه تم إرسال تقرير إلى الأمين العام عن إمكانية إجراء بعض التعديلات في الإجراءات للاقتصاد في الوقت وفي الميزانية على حد سواء. ونرجو من الأمانة العامة أن تتناول الأمر بسرعة فتقدم توصيات لاتخاذ قرارات بشأنها.

إن عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة هام بشكل كبير لالتئام الجراح ولتحقيق السلام الدائم في البلقان. ويصدق نفس الشيء فيما يخص الإسهامات التي تقدمها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل تحقيق سلام دائم في رواندا وفي المنطقة دون الإقليمية.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمتها المدعية العامة تذكير رسمي بمسؤوليتنا الجماعية بخصوص المهام الشاقة الموكولة إلى هاتين المحكمتين. ويجب أن نكفل، كما هو الحال في بعثات حفظ السلام، أن تتناسب الوسيلة مع الولاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور البالغ بالنسبة لي، أن أراكم، سيدي الرئيس، وأنتم زميل قديم، في سدة رئاسة هذا الاجتماع، تتولون رئاستكم الأولى. كما أود أن أعرب عن التقدير للقيادة القوية غير العادية التي تحلى بها السفير وانغ ينغفان والوفد الصيني خلال شهر أيار/مايو الماضي الذي نشبت فيه أربعة صراعات مختلفة، كما أذكر. إنه لم يكن شهرا عاديا في مجلس الأمن، وآمل أن تنقلوا إلى السفير وانغ ينغفان تقدير حكومة بلدي البالغ للطريقة التي أدار بها أعمالنا خلال ذلك الشهر البالغ الصعوبة. وآمل أن تكون أثناء رئاستكم أقل من أربع حروب هذا الشهر، أهنئكم ببدء

ولايتكم باجتماع له هذه الأهمية مكرس لمسألة تترتب عليها آثار هائلة.

وأود أن أنوه، بحضور ممثل وزيرة الخارجية أولبرايت المتخصص بهذه المسائل، السفير ديفيد شيفر، الجالس بين وفدي، خلفي إلى اليمين الذي عمل بشكل وثيق مع ضيفتنا الخاصة صباح اليوم والذي سيكون مستعدا في موعد لاحق اليوم لإجراء مناقشات خاصة مع أي عضو يود مناقشة بعض من هذه المسائل.

أخيرا، أود أن أهنئ المدعية العامة، السيدة كارلا ديل بونتي، على بيانها الممتاز. وأعتذر عن تأخري عن الحضور وعن عدم تمكني من الاستماع إليها شخصيا، لكنني قرأته وأعتقد أنه يحتوي على بيانات هامة عديدة تتعلق بيوغوسلافيا، وبيانات تتعلق بالمسألة بشكل عام وبيانات تتعلق بشكل خاص برواندا.

إن وجود المدعية العامة هنا يتيح لنا فرصة للتفكر بشأن نقطة التقاء السلام بالعدالة. واسمحوا لي بأن أبدأ بمسألة تشغلنا جميعا هذه الأيام – مسألة سيراليون – التي لا تقع ضمن اختصاصها الآن. وإن وجودها هنا يذكرنا بأهمية مسألة البحث عن العدالة فيما يتعلق بسيراليون. وبينما هي موجودة بيننا هنا للتكلم بشأن رواندا ويوغوسلافيا السابقة، أعتقد أن من الأهمية الحيوية أن نفهم أن نفس المسائل تنطبق فيما يتعلق بالجبهة الثورية المتحدة وزعيمها، السيد سانكوه، وأنه يجب أن تكون هناك محاسبة، وعدالة ومصالحة في سيراليون إذا ما أردنا أن نحقق السلام في المنطقة. وبينما سأترك التفاصيل حتى تثار في المكان الأنسب للمناقشة، لأنها بالغة التعقيد، فبوسعي أن أؤكد للمجلس أن حكومتنا لن تشعر بالرضا ما لم تكن هناك محاسبة وعدالة تامتان كجزء من العملية.

بالنسبة لسيراليون اتّخذ قرار في العام الماضي – قرار يمكن التشكيك الآن، بعد النظر في الأحداث الماضية، في صوابه – لترقية السعي إلى السلام إلى مستوى أعلى من السعي إلى العدالة. وإن منح العفو لفوداي سانكوه وزملائه كان مقبولا كشرط ضروري مسبق من جانب حكومة سيراليون وليس نتيجة لعملية عدالة ومصالحة. وأعتقد أننا جميعا في مجلس الأمن شهدنا ثمن ذلك القرار، وأود أن أقول ببساطة إنني آمل أن نجد الطرق التي تمكننا من القيام في سيراليون بإعادة النظر، سواء كجزء من ولاية موسعة لهذه المحكمة، أو ولاية أخرى، وإنني أحث الجميع على ألا ننسى ذلك. وأعرف أن السفير شيفر سيتكلم عن هذا شخصيا مع أعضاء كثيرين بالمجلس في وقت لاحق اليوم.

جنوب أفريقيا، بطبيعة الحال، مثال ممتاز على كيفية تناول هذه المسائل. فنظامها القضائي القوي وحركات المجتمع المدني القوية ورؤية زعمائها سمحت لجنوب أفريقيا بتجاوز ماضيها.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى رواندا حيث رأينا السعي إلى إحقاق العدالة على خط دولي وخط محلي. وكانت للخطين صعوبات إدارية كبيرة وتأخيرات، ولكن الخطين يتحسنان بدعم منا ويجب عليها إحضار المسؤولين عن الإبادة الجماعية إلى العدالة. ولا يمكن الاستغناء عن أعمال المحكمة ولكن الجراح لا يمكن شفاؤها من الخارج. فالصفح والمصالحة يجب أن ينبعا من الداخل.

لدى حكومة رواندا برنامج للعدالة يعرف باسم غاتشاشا. وأستميحكم العذر سيدي السفير موتابوبا إذا كنت قد أسأت نطق هذه الكلمة. وهذا النظام، الذي نألفه جميعا الآن، قام على أساس تقاليد بلدكم، وأنا أتحدث مباشرة إلى سفير رواندا، الذي أدى دورا إيجابيا جدا في مساعدتنا على التعامل مع تراث بلده، بأخذ العدالة إلى

خارج قاعات النظام القضائي السابق وإعطائها للمجتمعات المحلية والقادة التقليديين. ولقد قرأت نقدا لذلك في الصحافة الغربية؛ ولا أستطيع أن أصدر حكما تفصيليا رسميا على شيء بهذا التعقيد؛ ولكن لا يجوز لأي منا أن يفرض قيمنا أو تاريخنا الثقافي على المجتمعات التقاليد الأخرى بشرط الوفاء بحقوق الإنسان الأساسية الكامنة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فكل بلد في هذه القاعة له نظام قضائي مختلف ينبغي احترامه.

ومن رأي حكومتي أن البرنامج الحالي، مع الإجراءات المدنية الدولية والمحلية، هو أفضل طريقة لمعالجة هذه القضية. وفي رحلتينا إلى رواندا - رحلتي في كانون الأول/ديسمبر، والأخرى مع زملائي من مجلس الأمن الشهر الماضي - قيل لنا بوضوح إنه لا يمكن معالجة عبء القضايا بالنظام العادي، وإننا يجب أن نضع هذا في الاعتبار. ولاحظت أن الرئيس كاغامي أكد أهمية هذه المبادرة في البيان الذي أدلى به أثناء مراسيم تنصيبه، وآمل أن تتمكن الحكومة الرواندية من إعطائنا جدولا زمنيا لتصفية هذا التراكم الضخم.

كما أن السعي إلى إحقاق العدالة في أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا مقيد بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وليس هذا، كما يدعي بعض الناس، السبب الوحيد للصراع، ولكنه لا ينفصل عن القضايا الأوسع التي شغلت بال هذا المجلس.

وفي الوقت الذي كنتم فيه، أنتم سيدي الرئيس، وأنا والزملاء من مالي وناميبيا وهولندا والمملكة المتحدة وتونس في لوساكا، أثرنا بعض هذه الأسئلة مع اللجنة السياسية، ولا سيما المشاكل التي تطرحها الفئات المسلحة غير الموقعة على الاتفاقات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني لأشعر بامتنان خاص لكونكم، سيدي الرئيس، دعوتم اللجنة السياسية إلى الالتقاء بنا في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه لمواصلة عملية لوساكا للسلام بقدر ما يستطيع مجلس الأمن المساهمة فيها - وأقول لأصدقائي الحاضرين هنا ممن لم يكونوا معنا في لوساكا بأن السفير لفيت وأنا وزملاءنا الخمسة نرى أن اجتماعات ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه من المحتمل أن تكون بأهمية اجتماعنا في الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير هنا في هذه القاعة. لقد دفعنا مجلس الأمن إلى أن يبقى منشغلا مرة أخرى بتحريك عملية لوساكا للسلام إلى الأمام، ونأمل أن يحضر جميع المشاركين المناسبين. لقد التزموا جميعا بالحضور عندما كنا في لوساكا، ولكننا مع الوضع الراهن للأمور نحتاج إلى التأكيد على ذلك.

كما نعلق أهمية عليا على الاجتماعات التحضيرية للحوار السياسي التي ستبدأ في بنن الأسبوع القادم. ومرة أخرى باعتبار أن هذه هي المرة الأولى التي تتاح لي الفرصة فيها لمناقشة هذا تحت الرئاسة الفرنسية، أجدني في حاجة إلى إعادة التأكيد على مدى أهمية دعمنا جميعا لاجتماعات ١٥-١٦ حزيران/يونيه برئاسة السفير لفيت.

وأرجع إلى الموضوع الرئيسي هنا وأقول إنني لا أود أن أقلل من قدر التأثير المزعزع ليونيتا والجماعات المسلحة الأخرى في منطقة الكونغو، ولكنني أريد استخدام زيارة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في التركيز على الفئة التي تنشغل بها أساسا. ومرة أخرى، سيدي الرئيس، أرجو أن تستخدموا دوركم في ١٥-١٦ حزيران/يونيه لجعل اللجنة السياسية تهتم بهذه القضية. وأنا أشير، بالطبع، إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة وانتراهموي.

ينبغي أن يكون هدفنا نقل جميع الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام إلى أروشا ووقف التسليح ونزع السلاح وإعادة التوطين والاندماج في المجتمع للأفراد المتبقين. وسوف

ينطوي هذا على ضرورة قيام حكومة رواندا بتهيئة وإدامة الظروف المؤدية إلى العودة الطوعية. كما ستنطوي على الدعم من الحكومات الإقليمية الأخرى. ونحن لا نريد أن نطلق على جميع المنفيين الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لقب مرتكبي الإبادة الجماعية. ولكننا غير مستعدين أيضا للتعامل مع أي مجموعة من المنفيين تكون تابعة أو منتسبة للقوات المسلحة الرواندية السابقة أو ميليشيا انتراهموي.

إن وجود هذه العناصر البغيضة العاملة بحرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يبرر، مع ذلك، انتهاكات حقوق الإنسان التي قد يكون سببها حلفاء الجيش الرواندي، وربما عناصر الجيش الرواندي ذاتها وحلفاؤها الكونغوليون. بيد أنه من الصعب تصور تسوية للأبعاد الخارجية للأزمة بدون جهد إقليمي منسق يراعي الاهتمامات الأمنية الشرعية لرواندا.

ومن مصلحة السلام في الكونغو تسوية هذه القضية. وإن تسليم جميع الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام إلى المحكمة الجنائية الدولية يشكل ضرورة على جميع الدول الأعضاء، كما أن السير السلس للمحكمة الجنائية الدولية أصبح من متطلبات منظومة الأمم المتحدة.

وهكذا كنت مسرورا بصفة خاصة من رؤية السيدة المدعية العامة كارلا دل بونتي وهي تناقش في كلمتها تحسين نظم الإدارة والإسراع بعمليات المحاكمة والأعمال التي ستقوم بها هي والسيد جوردا. وينبغي ألا تكون أي محكمة دولية من النوع الذي نتحدث عنه عرضه للتساؤلات حول ممارساتها الإدارية. فهذا يقوض مصداقية وفعالية المحكمة. ويثير التساؤلات حول استخدام أموال الأمم المتحدة، الأمر الذي اضطرت إلى تناوله في مكان آخر، وهي تساؤلات صعبة جدا.

لقد أرست المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعض السوابق الدولية الهامة – وأود أن أؤكد أنها تمخضت عن عدد من النتائج الهامة وأعتقد أن خطى أعمالها أخذت تتسارع. بيد أنها يجب أن تستفيد بصورة أفضل من مواردها في الوقت الذي تعجل فيه أعمالنا. وأنا أثني على المدعية العامة لجهودها لتحسين عمليات المحكمة.

في الختام أشكركم مرة أخرى سيدي الرئيس، على بدء رئاستكم بهذا البيان الهام. وأود أن أعيد تأكيد حقيقة أن بلدننا لم يتردد أبدا في دعمه لهذه الجهود؛ حتى عندما قدمت الصفقات، وأود أن أختتم بالقول بأنني أشاطر بالكامل رأي المدعية العامة دل بونتي بأن الرجال من أمثال رادوفان كاراديتش، وراتكو ملاديتش، والسيد ملوسفيتش نفسه، والأشخاص الآخرين في بلغراد الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام، يجب أن يساقوا إلى العدالة إذا أريد لأوروبا أن تشاهد الاستقرار. وبالمثل في منطقة البحيرات الكبرى لن تعالج الاهتمامات الأمنية المشروعة لرواندا لحين التعامل بالطريقة المناسبة، مع أفراد انتراهموي القائمين بالإبادة الجماعية وعند هذه النقطة، إن لم يكن قبلها، آمل أن تتمكن رواندا من اتخاذ إجراءات مناسبة تسمح لنا بالانتقال إلى الاستقرار، لا سيما في الجزء الشرقي من الكونغو.

أشكركم سيدي الرئيس. وأتطلع إلى شهر منتج ولا سيما إلى اجتماعاتكم المحتمل أن تكون تاريخية في ١٦ حزيران/يونيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود، في البداية أن أهنئكم وأن أعرب عن مدى سروري إذ أراكم تترأسون عمل مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه. وإنني أؤكد لكم ولوفد بلدكم تعاون

وفد بلدي التام. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، السفير وانغ ينغفان ممثل الصين على أسلوبه المتروي والفعال الذي أدار به أعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو.

(تكلم بالانكليزية)

إننا نشارك الوفود الأخرى الإعراب عن ارتياحنا إذ نرى السيدة ديل بونتي في مجلس الأمن للمرة الثانية. والمرة الأولى التي حظينا بها هنا كانت منذ أقل من ستة أشهر. ووفد بلدي يعتبر هذا ترددا مثاليا: وبحساب بسيط نرى أن إحاطة السيدة ديل بونتي الإعلامية الثالثة ستكون تحت الرئاسة الهولندية؛ ونحن نتطلع إلى ذلك.

خلال اجتماعنا في تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب وفد بلدي عن قلقه بشأن عدم امتثال كرواتيا لطلب المدعي العام تسليم وثائق بشأن العمليتين ''فلاش'' و ''ستورم''. ونلاحظ الآن مع الارتياح أن الحكومة الكرواتية الجديدة اتخذت موقفا مختلفا تماما وهي تقبل اختصاص المحكمة في هذا الأمر. ونحن نقدر تقديرا خاصا الانفتاح والشفافية اللذين تتناول بهما الحكومة الكرواتية الجديدة هذا الأمر. كما شهد الاجتماع الممتاز الذي عقد في أوباتيجا يومي ٨ و ٩ أيار/مايو والذي حضرته، من ضمن آخرين، القاضية جوردا وأعضاء عديدون آخرون في المحكمة الجنائية الدولية. ونحن نفهم أنه لا تزال توجد بعض المشاكل التي لا بد من حلها، وأن المدعية العامة لا تزال غير قادرة على الاتصال بكل الشهود الذين لديهم معلومات حساسة والحصول على تلك المعلومات التي تحتاجها. ونحن نأمل أن يحل هذا، وذلك لأنه من الواضح أنه لن يكون من المفيد تماما أن تقبل حكومة كرواتيا مبدأ الاختصاص، ولكنها تظل تحتفظ بالوثائق الأساسية على أساس تقني. لكننا نلاحظ التفاؤل الذي أعربت عنه المدعية العامة في هذا الشأن.

وهذا يعني، بطبيعة الحال، أن كل تركيزنا يتحول إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إن لم يكن هناك فعلا. إننا يجب أن ندين عدم تعاون بلغراد مع المحكمة الجنائية الدولية.

في المرة الماضية التي زارتنا فيها السيدة ديل بونتي، لم تكن قد زارت رواندا بعد، وهي الآن قضت تسعة أسابيع في أروشا وفي رواندا. ومما يبعث على السرور تماما أن نعلم أن العلاقات بين مكتبها ورواندا تحسنت كثيرا. وقد سرنا أن نعلم بإدانة السيد جورج روجيو، بشكل خاص لأنه قام بدور هام في إذاعات راديو وتليفزيون ''ليبر دي ميل كوليتز'' لأنه خلال زيارتنا الأخيرة إلى أفريقيا، علمت البعثة التي زارت جمهورية الكونغو الديمقراطية أن إذاعات تتسم بالكراهية المسمومة لم تقتصر على الماضي. ونحن نعتقد أن من المهم أن يكون هناك تركيز خاص على دور تلك الإذاعات في هذا الأمر.

لدي سؤال في يهم وفد بلدي: ربما يمكن للمدعية العامة أن تبلغنا بالمكان الذي سيقضي فيه السيد روجي مدة الحكم وهي ١٢ عاما.

أود أن أعلن بعد ذلك على ما أخبرتنا به المدعية العامة عن ''غاشاشا''. وقد علق السفير هولبروك أيضا على هذا. وإذا كنت قد فهمت ما قالته السيدة ديل بونتي تماما، فإنها وصفت ''غاشاشا'' بأنها حل مثالي في ظل عدم إمكانية إنهاء الأعمال المتخلفة عن طريق إجراءات المحكمة الطبيعية. ونحن قد نصل إلى نفس النتيجة: فتلك هي الطريقة الوحيدة لحل مشكلة الأعمال المتخلفة. لكنني لست واثقا بأن من الممكن أن نسمي هذا حلا مثاليا. وسأكون ممتنا للغاية لو أمكن للمدعية العامة أن تتكلم بتفصيل عن هذا. من الواضح أن هذا حل مثالي إن لم يكن هناك طريق آخر لحل مشكلة الأعمال المتخلفة، ولكنني سأكون ممتنا لو حصلنا على

تعليقات أخرى، لأن هذا بالنسبة لنا مفهوم غير مألوف تماما، ونود أن نحصل على معلومات أكثر بشأنه.

أخيرا، أود أن أكرر ما قلته في تشرين الثاني/نوفمبر: نحن نرى أن المحكمتين تؤديان دورا هاما بكونهما محاولة تجريبية نتعلم منها دروسا هامة تستخدم فيما بعد في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ولهذا السبب، أود أن أقول إنني أتفق تماما مع السفير هولبروك، الذي أشار إلى الحالة في سيراليون. وأهم درس يتعلمه مجلس الأمن هذه الأيام هو أن الإفلات من العقاب ليس الحل الصحيح لأية مشكلة. وهذا أيضا هو السبب في أن وفد بلدي يأمل مخلصا في أن تتغلب الولايات المتحدة على ترددها فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي بفرنسيته الممتازة.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): كما أتيح لي في مناسبات عديدة من قبل هذا الصباح، أعرب الآن عن الترحيب الحار بكم، سيدي الرئيس، وأنتم تترأسون عمل المجلس خلال شهر حزيران/يونيه. وأتمنى، أنا وغيري هنا، أن يكون شهركم أقل إثارة، إلى حد ما، من شهر السفير وانغ ينغفان، الذي أشارك بالتأكيد الآخرين في تهنئته عن طريق السيد تشن شو، على إدارته الممتازة لشؤون المجلس خلال فترة شاقة حقا. ولقد كنت مدركا، بطبيعة الحال، التأثير الذي كان يمكن أن يقع في نيسان/أبريل لو أن هذا كله قد حدث فيه بدلا من أن يحدث في أيار/مايو، وأنا سعيد بأن هذا لم يحدث.

وإذ أنتقل إلى المسألة قيد النظر، أقول إن كندا أيدت طويلا عمل محكمتي جرائم الحرب المخصصتين، ولا تزال تفعل هذا اليوم بشكل ثابت. ويسرني أن أعيد تأكيد ذلك التأييد الثابت. ولذلك، فإننا سعداء جدا إذ نرحب بعودة السيدة ديل بونتي إلى المجلس. كلتا المحكمتين تؤدي دورا أساسيا في تعزيز الأمن الإنساني، وترسي سابقة إيجابية هامة لإنشاء محكمة جنائية دولية يمكن فيها، بطبيعة الحال، كما أشار السفير فان والصم توا، تناول مسائل هامة مثل تلك التي ظهرت في سيراليون، كما أبرز ذلك منذ لحظات السفير هولبروك، فيما يأمل أن يكون أسلوبا وقتيا سريعا. وإن الدعم الدولي الواضح المتسق للمحكمتين، بما في ذلك التعاون التام في التحريات التي تجريها المحكمتان، أمر حاسم، وفي اعتقادنا، إذا ما كان لنا أن ننهي حلقة الإفلات من العقاب والعنف. وحقا إن العدالة شرط ضروري أساسي مسبق للمصالحة.

وبينما بعض من يُدَّعى بأنهم أعتى مجرمي الحرب لا يزالون مطلقي السراح، يسرنا مع هذا نجاح المحكمتين في حبس بعض الأفراد الرفيعي المستوى المتهمين. وفي هذا الشأن، نعتقد أن من المناسب أن نذكر بالتزام جميع الدول الأعضاء الواضح بمساعدة المحكمتين في إجراء التحريات بشأن كل المتهمين، وفي القبض عليهم ومحاكمتهم.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نعرب عن ترحيبنا بهذه المناسبة لتذكير جميع الأطراف بأن هذه الالتزامات تشكل عنصرا ضروريا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) على نحو كامل وفعال. وتتطلب الفقرة ١٤ من منطوق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) التعاون التام مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من جانب جميع المعنيين، بما في ذلك الوجود الأمني الدولي.

وترحب كندا بالزيارة التي قام بها مؤخرا للاهاي رئيس وزراء جمهورية صربسكا السيد ميلوراد دوديتش. ونأمل أن تشكل هذه الزيارة خطوة إضافية صوب التعاون الكامل من جانب سلطات جمهورية صربسكا الذين تقع على عاتقهم، بطبيعة الحال، المسؤولية الأولى عن القبض على

مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح اقام في إقليم هذه الجمهورية، بمن فيهم رادوفان كاراديتش.

ونرى من الأمور المشجعة كثيرا، شأننا في ذلك شأن السفير فان والصوم، الاتجاه التعاوني الذي أبدته القيادة الكرواتية الجديدة في زغرب. وسيكون هذا التعاون المتواصل على جميع أصعدة السلطة بالغ الأهمية في كفالة إحراز التقدم فيما يتعلق بمسائل رئيسية من قبيل عودة اللاجئين وتحقيق المصالحة.

وقد كان الدعم الذي قدمته كندا للمحكمتين واسع النطاق. فبالإضافة إلى توفير مبلغ ٣.٣ من ملايين الدولارات لكلا المحكمتين منذ إنشائهما، وذلك زيادة على اشتراكاتنا المقررة، فقد وافقت كندا على تزويد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بـ ٢١ من خبراء الأدلة الجنائية في الشرطة الكندية الملكية الراكبة للمساعدة في استخراج الجثث والتعرف عليها في كوسوفو. ونجد من الأمور المشجعة أيضا التقدم الجاري إحرازه في أداء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونثني على المدعية العامة وعلى حكومة رواندا لما يبذلانه من جهود واسعة النطاق من أجل تعزيز التعاون، ومن دواعي سرورنا أن السفير موتانبوبا معنا هنا اليوم حتى نسجل هذه النقطة مباشرة في وجوده.

ومن دواعي سرورنا أن نسمع بالخطة التي وضعتها المدعية العامة للأعمال المقبلة، وسنولي كل العناية لطلبها الدعم الإضافي في تتبع الموارد المالية للمتهمين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالفرنسية): نعرب عن سعادتنا، كما أعربت الوفود الأخرى، بالترحيب بكم يا سيدي رئيسا لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، ونرجو لكم كل النجاح في الوفاء بالبرنامج المعروض علينا. كما نعرب عن امتناننا للسفير وانغ ينغ فان، مندوب الصين، لحكمته في توجيه أعمال المجلس خلال الشهر الماضي، ونشيد به إشادة رفيعة.

ونعرب عن امتناننا للمدعية العامة على المعلومات المتعلقة بالخطوات المتخذة للنهوض بأنشطة المحكمتين الدوليتين. ونعلق أهمية كبيرة على عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي ينبغي أن تصبح عاملا هاما في إعادة السلام والهدوء إلى ربوع رواندا والمنطقة برمتها. بيد أننا نلاحظ أن أنشطة هذه المحكمة تشهد بأن هياكلها التنظيمية وطرق عملها لا تلبي تماما الأهداف التي أنشأ من أجلها مجلس الأمن هذا الجهاز القضائي الدولي. فقد شاركت لمدة تزيد على ست سنوات الآن في محاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ولم يتمخض هذا للأسف عن تأثير خطير سواء على تطبيع العمليات السياسية داخل رواندا أو على مكافحة هذه الجرائم في أجزاء العالم الأخرى. ويمكن أن يعزى الافتقار إلى السرعة والفعالية في عمل المحكمة وإدارتها في المقام الأول إلى الافتقار إلى المستوى المناسب من التعاون من جانب الدول، وهو بالتأكيد واحد من أكثر العوامل أهمية في هذا السياق.

ومع ذلك، نود أن نوجه اهتمام المجلس إلى تقرير فريق الخبراء المعني باستعراض فعالية تشغيل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الوارد في الوثيقة A/54/634، والذي يتحدث عن حالات تأخير في إنفاذ العدالة، الأمر الذي يرجع إلى حد كبير إلى نقص التخطيط على النحو الواجب وإلى طابع الفوضى الذي تتسم به أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ونلاحظ شيئا من التناقض بين دائرة الاستئناف والدوائر الابتدائية. وثمة فجوات في القواعد الإجرائية وقواعد

الإثبات، مما يترتب عليه استمرار بعض الموضوعين في الحجز التحفظي ممن وجه إليهم الاتهام انتظارا للمحاكمة فترة تزيد عن العام. وقد أُطلق سراح المشتبه فيهم ممن تم الاعتراف بطول فترة بقائهم رهن الاحتجاز المؤقت عن اللازم في انتهاك للمعايير الدولية.

وكان هذا أحد الأسباب التي دفعت حكومة رواندا إلى وقف تعاونها مع المحكمة والتي أدت لحالات التأخير في الإجراءات القضائية. وقد أصبح من الممارسات الشائعة في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تغيير محامي الدفاع. ونرى أنه ينبغي أيضا تحسين برنامج حماية الشهود. ويلزمنا قاض دولي يتسم بالاستقلال والنزاهة، على النحو الذي حدده مجلس الأمن في النظام الأساسي للمحكمة. فتلك الخطة لا تعمل حتى الآن بشكل فعال تماما.

وتعرب روسيا عن تأييدها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التغلب على الصعوبات التي تعانيها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الأصعدة التنظيمية والمالية وعلى صعيد الأفراد. وقد أظهرنا اتجاهنا الإيجابي إزاء المقترحات الرامية لتحسين فعالية أعمال المحكمة حتى تفي خلال مدة قصيرة بالولاية التي كلفها بها مجلس الأمن وتؤدي دورها في التعجيل بوضع نهاية لثقافة الإفلات من العقاب. وسنؤيد الطلب المقدم بزيادة عدد القضاة والاقتصار على دائرة ابتدائية واحدة. وفي رأينا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتطلع إلى إنشاء دائرة ابتدائية إضافية بغية تحسين كفاءة المحكمة وتحقيقا للمزيد من التوازن، أسوة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونرى أننا من أجل قيام هذا الجهاز القضائي بعمله بشكل عادي، يلزمنا في المقام الأول مواصلة تحسين إجراءات المحكمة وأساليب عملها وهيكلها. وجار بالفعل اتخاذ هذه الخطوات؛ ومن الضروري هنا أن نقوم بدراسة توصيات فريق الخبراء التي أسلفت الإشارة إليها دراسة متأنية وكذا التعليقات التي أبديت على تلك التوصيات.

وفيما يتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تعرب روسيا عن عزمها التعاون معها، عملا بالولاية المسندة للمحكمة، كما ترد في قرارات مجلس الأمن المعروفة للجميع. بيد أننا نجد بعض المشاكل الخطيرة في أعمال ذلك الجهاز أيضا؛ وتتعلق هذه المشاكل في المقام الأول بتسييس عملها، وبالتحيز والانحياز، ولا سيما إزاء يوغوسلافيا.

ومن المؤسف أن نرى الآن أن وسائل تنظيم وعمل محكمة يوغوسلافيا لا تتناسب مع المهمة التي من أجلها أنشأها مجلس الأمن. وحقيقة الأمر أن محكمة يوغوسلافيا لا تساعد على تطبيع العملية السياسية في يوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، أثبتت الآثار المترتبة على أنشطتها أنها تضر بالتسوية الشاملة في البلقان. فمن الواضح أنه اتخذ موقف معادي للصرب، وكما أظهرت الإحصاءات أن ٤٣ من جملة ٥٩ من المتهمين هم من الصرب. وينصب تركيز كل أنشطة المحكمة على محاكمة المتهمين من القادة الصرب، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى استعداء المجتمع الصربي ويعقد عملية السلام نفسها. ويستخدم توجيه الإتهامات إلى انتزاع تنازلات من السياسيين الصرب وضمان طاعتهم. وهذا العمل غير مقبول.

ويساورنا القلق أيضا من الممارسة المتمثلة في تسليم عرائض اتهام مختومة، مما يتعارض مع النظام الأساسي للمحكمة؛ ويساورنا القلق من المطاردة الشاملة للساسة الصرب ودمغهم على نحو اعتباطي بأنهم مجرمو حرب؛ ومن الاستخدام غير المشروع لقوة تثبيت الاستقرار وقوة الأمن الدولية، بما يخالف ولايتيهما وعلى أساس مذكرة التفاهم – التي لم يأذن بها مجلس الأمن – بين محكمة يوغوسلافيا

ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لعام ١٩٩٦، والتي صدقت بالفعل على عمليات لإلقاء القبض على متهمين. وقد تصدينا لجميع هذه المسائل بالتفصيل في مجلس الأمن ويجب علينا أن نواصل تركيز الاهتمام بصورة جدية عليها.

ونحيط علما بالمعلومات التي قدمتها السيدة دل بونتي عن التحقيق في العدوان غير المشروع الذي قامت به منظمة الناتو على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وشكاواها ضدها. ولكننا نرى أن القرار القاضي بإيقاف التحقيقات في هذا الموضوع سابق لأوانه، لأن هذا القرار يفتقر إلى المزيد من الحجج الأساسية والجدية. وعلى أي حال، يجب التحري بعناية في كل حالة ويجب بالتالي تقديم المعلومات المتصلة بها إلى مجلس الأمن.

ويساورنا القلق إزاء الزيادة المستمرة وغير المبررة لميزانية محكمة يوغوسلافيا، التي تفوق حاليا مبلغ ١٠٠ مليون دولار، عدا التبرعات الطوعية الكبيرة. ونسترعي الانتباه إلى أن الملاك الوظيفي لتلك الهيئة متضخم. ونرى أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار التوصيات والملاحظات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن ضرورة تنظيم وترشيد تكلفة المحكمة.

ونرى بوجه عام أن على مجلس الأمن أن يواصل الدراسة بعناية ودقة لكل مجموعة المسائل المتعلقة بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي، أصبحنا للأسف، بسبب جميع ما حدث من انتهاكات لولايتها، نعتبرها هيئة قضائية أقل حيادا فأقل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة.

السيد تشين تشو (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، نعرب عن ترحيبنا بالسيدة دل بونتي في مجلس الأمن للمرة الثانية. ونشكرها على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها عن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وعلى الزيارة التي قامت بها لرواندا.

إن تعاون البلدان المعنية مع المحكمتين أمر في غاية الأهمية لعمل المحكمتين. ويحدونا الأمل في أن تضطلع المحكمتان بإقامة العدالة بموضوعية ونزاهة لتتجنبا أن تصبحا أداتين سياسيتين. ونتشاطر تماما وجهة النظر القائلة بوجوب إجراء محكمة يوغوسلافيا تحقيقات في احتمال ارتكاب منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو) انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في حملة القصف التي شنتها على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فوفقا للنظام الأساسي للمحكمة تقع هذه الأنشطة في نطاق ولايتها. وقبل لحظة قالت السيدة دل بونتي إنه لا توجد أسباب لإجراء تحريات في أنشطة الناتو، ولكننا نرى أن هذا الاستنتاج ينبغي أن يكون مدعوما بدليل مقنع.

ونلاحظ التقدم الذي أحرزته محكمة رواندا حتى الآن. والمحاكمات السريعة والعادلة للمتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ليس من شأنها أن تنصف ضحايا تلك الجرائم مما لحق بهم من ظلم فحسب، ولكنها تعمل أيضا بمثابة رادع فعال لتكرار هذه الجرائم في المستقبل. ونحن نتفهم تماما المصاعب والتعقيدات التي واجهتها محكمة رواندا في عملها. وكما قلت في وقت سابق إن محكمة رواندا لا يمكنها أن تحرز تقدما في عملها بدون التعاون والمساعدة الفعالين من البلدان المعنية. وخاصة في عملية التحريات في القضايا، وجمع الأدلة وتسليم المتهمين ومحاكمتهم، يجب على المحكمة أن تعزز اتصالاتها ومشاوراتها مع حكومات البلدان المعنية وأن تبذل كل جهد للابقاء على علاقات التعاون معها. ويحدونا الأمل في أن يساعد عمل المحكمتين على تعزيز المصالحة الوطنية والسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وختاما، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس الآخرين على اشادتكم بالسفير وانغ ينغفان والوفد الصيني. وسأنقل إليه قطعا التعبير عن مشاعركم. ونعتقد أن ما تتمتعون به من مواهب وخبرة ممتازة ستقود مجلس الأمن من غير ريب إلى اختتام أعماله بصورة ناجحة في هذا الشهر. وسيتعاون الوفد الصيني معكم تعاونا كاملا في سبيل هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيدة ديورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس وأن أعرب عن تقدير وفد جامايكا لسلفكم، الممثل الدائم للصين، السفير وانغ، على قيادته الفعالة للمجلس خلال الشهر الماضي. إن وفدي يشارك في توجيه الشكر إلى السيدة كارلا دل بونتي، على الإحاطة الإعلامية المفيدة للغاية التي قدمتها عن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ونود أن نعرب عن تأييدنا لعمل المحكمتين، إذ نرى التعاون الدولي أمرا لازما ليس فقط لتوجيه رسالة لا لبس فيها إلى الذين ارتكبوا تلك الأعمال الإجرامية الفظيعة وهم يخضعون لولاية المحكمتين، ولكن أيضا إلى الذين لا يزالون يتورطون في انتهاكات القانون الإنساني الدولي، في أي مكان في العالم.

ويجب أن تكون الرسالة قوية: وهي أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب لمرتكبي تلك الأعمال الإجرامية تحت أي ظروف. ومن المهم أن يشمل المتهمون بارتكاب جرائم ضد الإنسانية قادة الجماعات التي قامت بأعمال فعلية من السلوك الإجرامي، سواء كانوا مدنيين، أو عسكريين، أو شبه عسكريين. وقد وجد إنشاء محكمة رواندا المزيد من التسويغ في النتائج التي توصل إليها تقرير كارلسون عن الإبادة الجماعية في رواندا، والذي نظر فيه المجلس قبل أشهر قليلة. ويجب تقديم مرتكبي الجرائم في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة إلى العدالة.

ويتوقف عمل المحكمتين عملا فعالا على الدعم الكامل من المجتمع الدولي. وحيثما وجد أن الدول لم تف بواجباتها في التعاون مع المحكمتين، يجب أن يتصرف المجلس على النحو الملائم لإنفاذ ولايته. ونعرب عن أسفنا لما ورد من تقارير عن عدم تعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولكن يسرنا أن نلاحظ من الإحاطة الإعلامية التي قدمتها المدعية العامة أنه كان هناك تحسن في التعاون من كرواتيا. ونود أيضا أن نشيد بالتعاون الذي لقيته المحكمتان من البلدان الأفريقية والأوروبية.

ويعرب وفدي عن تقديره لجهود المحكمتين الرامية إلى وضع إجراءات تضمن العدالة والنزاهة اللتين تتيحان للمتهمين فرصة معقولة لإقامة دفاعهم في وجه الاتهامات. وبما أن المحكمتين تسعيان إلى إقامة عدالة رفيعة المستوى بالسرعة الملائمة في كل قضية من القضايا المعروضة عليهما، يجب في تقديرنا أن تكون المحاكمات سريعة وعادلة. وفي هذا الصدد، نلاحظ توصيات فريق الخبراء الواردة في الوثيقة A/54/634، وتعليقات المدعية العامة على هذه التوصيات الواردة في الوثيقة A/54/850. ويهدف العديد من تلك التوصيات إلى تخفيض طول المحاكمات، ونلاحظ أنه بينما زادت سرعة المحاكمة بدرجة كبيرة، لا يزال هناك مجال كبير لتطوير الإجراءات والممارسة. غير أن العديد من توصيات فريق الخبراء تقع في نطاق اختصاص مجلس الأمن وتقتضي بعض التعديل في النظامين الأساسيين للمحكمتين. ونلاحظ على وجه الخصوص التوصيات المتعلقة بضرورة تعيين المزيد من القضاة للتعامل مع حجم العمل المتزايد وما اقترح من تعيين قضاة مخصصين على نحو مؤقت. وفي حالة رواندا،

نلاحظ النتيجة التي خلص إليها فريق الخبراء والتي وافقت عليها المدعية العامة، وهي أنه لا يوجد سبب قاهر يجعل مجلس الأمن يعين مدعيا عاما مستقلا لمحكمة رواندا.

ويرى وفدي أننا يجب أن نلتزم بالقول المأثور إنه لا يجب تحقيق العدالة فحسب، ولكن يجب أيضا إشهار تحقيقها. ولذا يوافق وفدي المدعية العامة على أن مصداقية المحكمتين وسط المجتمع الدولي والضحايا تعتمد جزئيا على ما إذا كان يرى لإجراءاهما أثر قوي على جعل الأفراد يتحملون المسؤولية عن جرائمهم المروعة. وعلى نفس المنوال، إن تأخير العدالة مثل إنكارها. ومن الإنتقادات التي توجه في كثير من الأحيان إلى المحكمتين التأخيرات الطويلة السابقة للمحاكمة بعد احتجاز المتهمين. وندرك أن بعض التأخيرات قد تتصل مباشرة بأساليب التعويق التي يتبعها مجلس الدفاع. ولذا يلزم دوائر المحاكمة أن تمارس ضبط الإجراءات وأن تضمن حماية حق المتهم بينما تؤدي في نفس الوقت مسؤوليتها عن اختتام المداولات في إطار زمني معقول. ويمكن لتحسين إجراءات ما قبل المحاكمة أن يساعد أيضا على الإسراع بعملية المحاكمة الفعلية. ومن المهم أيضا البت على وجه السرعة في الاستئنافات العارضة.

ونود أيضا أن نشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة للإسراع بأعمال الأدلة الجرمية، وفي هذا الصدد يسرني أن ألاحظ القرار الذي أعلنت عنه كندا بأنها ستوفر دعما إضافيا في مجال الطب الشرعي للمحكمتين.

ويؤيد وفدي تأييدا كاملا عمل المحكمتين ويرى أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار توسيع ولايتهما لتشمل التحقيقات المالية ومصادرة الأموال لتعويض الضحايا. ولا يزال عمل المحكمتين الدوليتين مهما لملء الفراغ في انتظار إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وختاما، أود أن أكرر الإعراب عن تأييد وفدي لعمل المحكمتين والقضاة وموظفي المحكمتين، الذين يقومون بعملهم في ظل ظروف صعبة للغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثلة الدائمة لجامايكا على كلماتها الرقيقة الموجهة إلي.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أعرب عن مدى سرور وفدي لأن يراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه هذا من عام ٢٠٠٠. وبوسعكم أن تطمئنوا على أنكم ستحظون بالدعم الكامل من وفد مالي.

ويسرني أيضا أن أشيد بسلفكم، السفير وانغ ينغفان، على قيادته الفعالة والمتفانية لأعمالنا في الشهر الماضي.

ويشكر وفدي الوفد الفرنسي على عقد هذه الجلسة اليوم، التي تتيح فرصة مفيدة لأعضاء مجلس الأمن ليجروا حوارا مباشرا مع المدعية العامة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا. وأود أن أشكر السيدة كارلا دل بونتي على إحاطتها الإعلامية الكاملة والتنويرية، وأن أشارك في الإشادة بها وبجميع موظفي المحكمة على روحهم المهنية والتزامهم.

وأود أن أدلي بالتعليقات التالية. أولا، إن مالي تؤيد تأييدا كاملا عمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا. وقد أنشأ مجلس الأمن هاتين الولايتين للإعراب عن عزم المجتمع الدولي وتصميمه على تقديم مرتكبي أفظع الجرائم التي عرفها العالم أبدا إلى العدالة. وبهذا العمل أقام مجلس الأمن آلية قوية لضمان تطبيق القانون الإنساني الدولي وحمايته. بل إن المحكمتين، من خلال عملهما، تسهمان في إرساء حكم القانون ووضع حد لدورة العنف وثقافة الإفلات من العقاب.

وثانيـا، إذ انتقـل إلى مسـألة أداء المحكمتـين، أود أن أشدد على أن وفدي يرى أنه يجب علـى مجلـس الأمـن أن يتحمل على نحو كامل مسؤوليته وذلك بتوفير كل الدعم اللازم. وبالمثل، من المهم للمجلس أن يدرس اتخاذ المزيد من التدابير التي يمكن أن تدعم فعالية أنشطتهما، وخاصة مسألة الموارد والإجراءات، كما ذكّرت بذلك، وفي أنسب توقيت، السيدة كارلا دل بونتي في إحاطتها الإعلامية.

وثالثا، يبدو كذلك أن تعاون الدول مسألة أساسية لعمل المحكمتين بطريقة صحيحة، وهما كما نعلم لا تملكان أي سلطات قسرية خاصة بهما. ومع ذلك، فإن هذا التعاون إجباري، وفقا لقرارات مجلس الأمن. وبينما تستمر المحكمتان في الاضطلاع بمهامهما، فإن الأحكام التي تصدرانها تبين الحاجة الملحة للتعاون الوثيق، فيما يتعلق بتقديم المتهمين إلى المحاكمة وسجنهم. ومن مصادر القلق التي ما زالت قائمة أن توفر الدول للمحكمتين، وخاصة محكمة رواندا، مرافق السجون التي يمكن فيها تنفيذ الأحكام

وأود أن أذكر أن حكومتي، عندما ووجهت بهذه الحالة وفي استجابة مرضية للمناشدة الموجهة إلى الدول، وقعت في عام ١٩٩٩ اتفاق تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يمكن بموجب أحكامه أن ينفذ الأشخاص المحكوم عليهم أحكامهم في مالي. ونحن ندعو الدول إلى القيام بنفس الشيء.

وفي الختام نود أن نكرر دعمنا الكامل لجهود المدعية العامة وأن نشكرها مرة أخرى على نهجها المهني والتزامها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

وأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لفرنسا.

في البداية اسمحي لي يا سيدتي أن أقول بأن رؤيتك في رئاسة محكمتين دوليتين كمدعية عامة لهما يعد مصدر تفاؤل بالنسبة إلينا. إن الطريقة التي تقومين بها بأعمالك منذ تعيينك وما أظهرتيه من تصميم في تحقيق الأهداف الطموحة ولكنها واقعية التي وضعتيها لنفسك توضح لنا أن المجلس أحسن الاختيار في السنة الماضية بتعيينك خلفا للسيدة لويز اربور. ويسرني أيضا أن أقدم تحية خاصة لجهودك في تجميع شتى التقاليد القانونية التي ستزيد من كفاءة المحكمتين الدوليتين. وفي المهمة ذات الشأن والصعبة التي تقومين بها يمكنك الاعتماد على دعم فرنسا الكامل، وكذلك، إذا سمح لي بالكلام باسم الوفود الأخرى التي أخذت الكلمة قبلي، على جميع أعضاء المجلس.

ولا يمكن لمجلس الأمن إلا أن يدعم أعمالك، لأن المجلس نفسه هو الذي أنشأ المحكمتين الدوليتين، اعتقادا منه بأن البحث عن العدالة لا ينفصل عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين. ووجودكم هنا اليوم يا سيدتي في الجلسة العلنية الأولى للمجلس هذا الشهر، والذي أيدته فرنسا بقوة، يرمز إلى أهمية العدالة الدولية. وسوف يتأكد هذا أكثر من ذلك في البيان الذي يصدر يوم ٢١ حزيران/يونيه عن رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة السيد جوردا.

والمعلومات التي قدمتها لنا المدعية العامة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تثير اهتمامنا الخاص. ولقد ناقش المجلس مؤخرا الدروس التي يمكن للأمم المتحدة أن تستخلصها من المأساة التي وقعت في رواندا. والدرس الأول الذي تعلمناه عام ١٩٩٤ هو أنه يجب تنفيذ العدالة. وفي هذا الصدد نجد أن المحكمة الجنائية الدولية قامت بعمل يحتذى به، ولا سيما بسبب السياسة الجزائية الدائمة التي تنفذها المدعية العامة والتي لم تؤد إلى محاكمة المرتكبين وإنما إلى محاكمة القادة أو مستشاريهم المقربين. وتظهر لنا الجهود الأخيرة للمحكمة والرامية إلى الاستعداد للمحاكمات الجماعية كخطوة في الاتجاه السليم. وأشير هنا إلى أن فرنسا قدمت مساهمة ملموسة إلى المحكمة عن طريق توفير معدات قاعات الاستماع.

وفيمـا يتعلـق بيوغوسـلافيا السـابقة، فـإن التحسـن الكبير في العلاقات بين المحكمة وسلطات زغرب التي أشارت إليه المدعية العامة يعد تطورا جدير بـالذكر. ويحتـاج هـذا التطور بالطبع إلى دعم بواسطة التعاون المتين والوثيـق مـع المحكمة، ولكنـه ينبغـي تشـجيع الاتجـاه الحـالي. ومـن سـوء الطالع أن هذا التطور يلقـي ضـوءا أسـطع علـى غيـاب أي تعاون مرض حتى اليوم مـع المحكمـة مـن جـانب جمهوريـة يوغوسلافيا الاتحادية.

وحـاولت فرنسـا، مـن جانبـها، مسـاعدة المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسـلافيا السـابقة في القيـام بأعمالهـا بأحسن ما يمكن، وبأسرع ما يمكن، وأنجع مـا يمكـن. وبهذه الروح ننوي أن نستمر على الدوام في دعـم أعمـال المدعيـة العامة والمحكمة. كما أنه مما يفيد تلك الأعمال الجـهود الـتي تبذلها جميع عناصر قوة الاستقرار في اعتقـال الأفـراد الذيـن تبحث عنهم المحكمة، على نحو ما أوضحته بعض الاعتقالات الأخيرة.

والآن استأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن. وأدعو ممثل رواندا.

السيد موتابوبا (روانـدا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكـم، يـا سـيدي، وأشـارك المتكلمين الآخريـن، الإعـراب عـن السـرور لرؤيتكـم رئيسـا لأعمـال المجلـس. ونهنـئ أيضـا سلفكم، سـفير الصـين، الـذي قـام بعمـل ممتـاز. ونـأمل في أن يستمر العمل الذي خولتم به اليوم حتى ينجز، باتباع النـهج الـذي اتبعتمـوه؛ وهـو نهـج ممتـاز. ونؤكـد مـن جديـد تعاوننـا ودعمنا لكم.

(تكلم بالانكليزية)

أعـرب عــن الشـكر لجميـع أعضـاء المجلـس لعملـهم المتواصل بحثـا عـن السـلام والأمـن في العـالم. ونـأمل في أن يستمر تحسن العمل يوما بعد يوم. ويعرب وفدي عن تأييده التام للمجلس الآن وفي السنوات القادمة.

بين ظهرانينا اليوم شخصية بارزة تعني الشـيء الكثير لرواندا والعدالة الدولية. وإن المدعية العامة للمحكمة الجنائيـة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لروانـدا رمز للبحث عن العدالة والسلام الدولي، اللذين نصبوا جميعا إلى تحقيقـهما. وبـادئ ذي بـدء، أعـرب عـن خـالص شـكر حكومـتي للسيدة دل بونـتي للزيـارات الـتي قـامت بها والعمـل الـذي قـامت بـه منذ أن تولـت مـهام منصبـها، لا سـيما منـذ اليـوم الـذي أعربنـا فيـه نحـن وبقيـة العـالم عـن فزعنـا إزاء مـداولات دائـرة الاستئناف في لاهـاي بشـأن إطـلاق سـراح باراياغويـازا المـدان بارتكـاب جريمـة شـائنة دون محاكمتـه في ذلك الوقت.

أنـت، يـا سـعادة الرئيـس، لم تكـن هنـا بعـد، ولكـن زملاؤك وأنا سوف نخبرك بمدى النشـاط الدبلوماسـي الكبـير الـذي جـرى في نيويـورك وخـارج مقـر الأمـم المتحـدة لبحـث مسـألة العدالـة الـتي حـرم منـها ضحايـا الإبـادة الجماعيـة في المـاضي القريـب. ومـن المؤسـف الإشـارة إلى ذلـك الـترويع وكافـة أشـكال الضغـط مــن جـانب هـذا المجلـس وشـتى العواصـم، بهـدف تركيـع روانـدا. ولقـد طلـب منـا أن نتعـاون مـع المحكمـة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا وإلا فـلا. تلـك كـانت الرسـالة. وأصغينـا بـأدب إلى تلـك التـهديدات، وقيمنـا الكلمـات ومـا تجسـده مـن حقيقـة، وتبـين لنـا مـرة أخـرى أن روانـدا سـوف تواجه بالفشل إلى الأبد. ووقفنـا حكومـتي وأنـا في ثبـات، وكمـا هـي العـادة دائمـا، ذكرنـا الحقيقـة للمجلـس ولم نذكـر إلا الحقيقـة. ونشـكر الله، لأن المجلـس أدرك وجهـة نظرنـا، وتفهمت السيدة دل بونتي موقفنا على الفور.

وأثبـت الموقــف الشــخصي والمـهني الــذي اتخذتــه والصمت الذي لاذ به هذا المجلس أنه مهما بـدت حللنـا الـتي

نرتديها، فسوف نظل بشرا. قد نخطئ، والأخطاء ترتكب. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها المدعية العامة ونحيي النتائج التي تحققت فيما بعد من أجل رواندا وأيضا من أجل مصداقية هذه الهيئة وما ندافع عنه جميعا: السلام والأمن الدوليين من خلال تحقيق العدالة للجميع.

لقد قامت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعمل الشيء الكثير، بالرغم من أن بالمستطاع إدخال تحسينات، بطبيعة الحال. ويقينا كان بمستطاعها أن تفعل أكثر مما فعلته. ونتقدم بالشكر إلى جميع الحاضرين لما تمكنوا من القيام به ونحضهم على عمل المزيد الآن، بدلا من تأجيل العمل إلى وقت لاحق. فقد يكون ذلك الوقت اللاحق متأخرا جدا. ولكن، وحسبما ذكرت آنفا، لم يفت الوقت للقيام بأحسن وأفضل عمل.

لقد عملت المدعية العامة عملا رائعا بزيارتها إلى رواندا وأروشا وبقائها هناك فترة أطول من الفترة التي أمضاها هناك سلفاؤها. وهذا بحد ذاته يبين أنها جادة في عملها، ونحن نشكرها على ذلك. لقد أحدث ذلك العمل، وما زال يحدث، فارقا كبيرا. ونحن نشجعها على المضي في هذا المسار، وسوف نتعاون معها على أكمل وجه.

ونعرب عن سرورنا لأنها عينت رئيسا للمحققين، ونتمنى له التوفيق. بيد أننا نود أن نرى تعيين محققين تتوفر لديهم مؤهلات أفضل على الفور لمضاهاة محامي الدفاع ذوي المؤهلات العالية، الذين يجدون المهمة سهلة للغاية للتغلب على موظفي الادعاء العام غير المؤهلين - بالرغم من أن الحالة ليست دائما كذلك.

وفيما يتعلق بالتوظيف، وقد جرى إبلاغ مكتب المدعي العام فعلا بذلك، نود أن نرى توظيف رعايا رواندا من كافة مناحي الحياة ومن مختلف الفئات الاجتماعية؛ وهذه طريقة دبلوماسية في التعبير عن أن من تم توظيفهم إلى الآن هم من اللاجئين الروانديين المقيمين في أوروبا وغيرها من الأماكن، وكان قد أنشئ لبعضهم، وبخاصة من فئة المترجمين الشفويين والشهود، ملفات باتهامات تتعلق بالإبادة الجماعية، أو هم بالفعل أقارب أو أصدقاء للسجناء في أروشا. إذ يمكن أن يكون المترجم خائنا. ولدي الكثير من الأمثلة على ذلك، دون أي تحيز. وعرضت لنا حالة شخص وجه السؤال التالي: ”هل تستطيع أن تترجم العبارة ‘غوكاتايجوسي‘؟“ وهي تعني قطع رقبة واحد من الناس. فترجمها البعض إلى الدفاع المشروع. وفي حوزتي أسماء ولكني لا أستطيع ذكرها لأن هذا ليس بالوقت أو المكان المناسب لذلك، وأنا على ثقة من وجود تلك الأمثلة لدى المدعية العامة. ونأمل أن نرى هذا الوضع وقد انقلب بأسرع ما يمكن.

ومازال هناك ما يضاف إلى ذلك. لقد تمكن المحتجزون في السجن بنجاح من استدعاء الشهود، وليس أولئك بشهود حقيقيين يتصفون بالاستقلال، وإنما هم من أفراد أسرهم وأقاربهم الذين يتجهون إلى المنفى بمجرد طردهم من رواندا، فلا يعودون إليها أبدا. ولدينا الكثير من الأمثلة على هذه الفئة. ومع التزامنا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يساورنا شعور مماثل بأننا قد خُدعنا، ويتعين العثور على حل فوري لذلك. ثمة أيضا من يطلق عليهم ”فرق اقتفاء الأثر“. ونحن نرحب بهم. بيد أن المحكمة قد دأبت على إخراج أشخاص من رواندا، وإعادة توطينهم في بلدان أخرى، بحجة حمايتهم من التعرض للقتل طلبا للثأر. ومرة أخرى هي نفس الفئة من الناس: فئة آباء أو أقارب السجناء في أروشا أو غيرها من الأماكن، المقيمين في شمال أوروبا، أو غيرها من بقاع أوروبا، أو في كندا. ولدينا أمثلة على ذلك.

ويعاني ملاك موظفي المحكمة الجنائية لرواندا من عيوب جديدة في نوعها: تتمثل في اللاجئين الروانديين في

عـام ١٩٩٤، وفي مراقـبي حقـوق الإنسـان السـابقين الذيـن طردوا من رواندا لقيامهم بالتحريض على الكراهية ولفشـلهم في أداء ما كلفوا به من أعمال. وتقتصر هذه الفئة حصـرا على أشخاص يعانون من التحيز ضد رواندا ومن هم داخل رواندا من الأحياء والأموات. وينبغي كسر حلقة التوظيف هذه قبل أن تزداد الأمور سوءا. وهنا أيضا، المدعية العامة مدركة لهذه الحالة، ونأمل أن يحث الأعضاء مكتبـها على تغيير الأوضاع وأن يمدوا له يد المساعدة، ولكن يتعين علينا مساعدتها في هذا السبيل.

يذكر الأعضاء بعض الشهود الذين قتلوا بعد عودتهم من أروشا. ولم يجر تعويض أسر أولئك الضحايا وأقاربهم عن فقدان من يحبونهم، ولم تتم إعادة توطينهم على نفس النحو الذي يجري به إخراج أسر القتلة بصفة منتظمة من رواندا لأسباب تتعلق بالأمان المزعوم. ثمة إزدواج في المعايير في كل مكان، ويخيل إلي أن هذا أمر منـاف للأخـلاق. وينبغي تغيير ذلك إلى النقيض، وأن تصير عبارة الحماية والتعويض للجميع على لسان الأعضاء وفي مذكراتهـم من الآن فصاعدا، كما اقترحت أيضا السيدة دل بونتي. وآمل أن لا تخفت كلمات الأسى التي أعرب عنها الأعضاء في أعقاب تقرير كارلسون، حتى يتاح لكل بلد أن يتدبر ما ينبغي فعله من أجل ضحايا أخطائنا.

ومن المثير للاهتمام أيضا أن الأحكام التي تصدرها المحكمة الجنائية لرواندا تنحى منحى مضحكا. فعندما حوكم رئيس الوزراء السابق كامباندا، حكم عليه بالسجن مدى الحياة، ثم حكم على سيروشاغو بالسجن لمدة ١٥ عاما، وأمس أو اليوم حكم على روغيو بالسجن لمدة ١٢ سنة. فالعقوبات تتناقص على مر السنين، مع أن المسؤوليات باقية بشكل صارخ على حالها. وكيف يتسنى لروغيـو أن ينعم بعقوبة لا تتجاوز ١٢ عاما بعد ما اعترف به وفعله وقاله؟ ينبغي لنا أن نعيد التفكير في هذا الأمر.

وأخيرا ولكن ليس آخرا، ومع أخذ حيدة القضاة في الاعتبار، هذه الحيدة التي يود الجميع، بما في ذلك رواندا، أن يستميتوا في الحفاظ عليها، كيف يمكن تفسير أن أحدا من قضاة المحكمة الجنائية لرواندا لم يتكبد عناء القيام بزيارة رواندا سواء بمفرده أو ضمن جماعة للتعرف على مسرح الجرائم التي يتداول القضاة بشأنها؟ هل يمكن إعطاؤنا سببا وجيها لعدم قيامهم بزيارة هذا البلد؟ أيوجد لدينا أسباب لعدم مطالبة المحكمة الدولية لرواندا باعتقال بعض القساوسة والراهبات؟ إن المحكمة على علم بالشخص الموجود في فرنسا، والشخص الموجود في إيطاليا الذي غير اسمه فعلا من قبيل التضليل، والراهبتين الموجودتين في بلجيكا، وغيرهم كثيرون في كندا وأماكن أخرى. نحن نعرفهم. ونعرف أماكن وجودهم.

بوسعي الاستمرار على هذا النحو، ولكن في الختام ينبغي أن تستمر العلاقات الممتازة القائمة بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وبين حكومة رواندا وهي تستلزم الدعم والتفهم من قبل الأعضاء. وقد قامت المدعية العامة بعمل ممتاز في التصدي للمسائل الحقيقية، وهذا ما ندعو إليه. ونثق في قدرتها على ابتكار الطرق لحل المشاكل القائمة التي سلفت الإشارة إليها ضمانا لأن نكون جميعا على الطريق السليم. ولكنها أيضا بحاجة إلى المساعدة التي يقدمها الأعضاء. ولا تمييز في العدالة. وينبغي التصدي للتمييز عند تناول مسألة التوظيف والشهود. وفي هذا عون لنا جميعا على العمل متضامنين والتقليل من مظاهر الفشل التي مازالت تطاردنا إلى أدنى حد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل رواندا على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي. وأعطي الكلمة الآن للسيدة كارلا دل بونتي للرد على مختلف الأسئلة والتعليقات التي وجهت إليها.

السيدة دل بونتي (تكلمت بالفرنسية): لقد أصغيت باهتمام شديد، وأود بادئ ذي بدء أن أوجه الشكر لمجلس الأمن على عبارات التأييد، ولكني أشكره أيضا على المقترحات. وأرى من الأمور الهامة أن يتسنى لنا الإعراب عن آرائنا. وينبغي أن نفعل ذلك بصورة منتظمة حتى يظل الأعضاء على علم بما يجري، وبما نفعله، وبمشاكلنا، وبطبيعة الحال لإتاحة الفرصة للأعضاء للإعراب عن آرائهم وإبلاغنا بما يعتقدون أنه مفيد لنا في عملنا.

فيما يتعلق بالسؤال الموجه إلي من ماليزيا عن برنامج الخدمة العامة، صحيح أننا قصدنا بهذا البرنامج رواندا أكثر مما قصدنا به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهذا الأمر متروك لمسجل المحكمة. وقد تطرقنا هنا إلى هذا وإلى مسألة التمويل؛ ويتوقف مدى تطوير البرنامج أو عدم تطويره على الحالة المالية. لقد فكرنا في الأمر ومازلنا نعالجه؛ ومن المهم مثلا إمكان أن تعقد في كيغالي جلسات الاستماع والمحاكمات التي تعقد حاليا في أروشا. وهذا نوع من الخدمة العامة. إذ معناه أن في وسع شعب رواندا حضور بعض جلسات الاستماع. ونحن في هذا الصدد على اتصال بوزير العدل وبرئيس المحكمة العليا؛ ولوجود مجال قمت شخصيا بالزيارة، ومن خلال الهبات المقدمة من الدول ومن الاتحاد الأوروبي أصبحنا نقوم بإصلاح المكان وتوفير جميع الاحتياجات الأمنية حتى يتسنى لنا عقد جلسات الاستماع. وتحدثت في هذا الأمر مع رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي تتبع نفس المبدأ بعقد جلسات للاستماع في الموقع. وهم موافقون من حيث المبدأ. وثمة إمكانية لعقد هذه الجلسات في الموقع من الوجهة القانونية، على أن يكون مفهوما أن اتخاذ القرار بذلك أمر يرجع للقاضي.

أما عن الوظائف الشاغرة في محكمة رواندا ومشاكل الترجمة، فصحيح أننا واجهنا مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالوظائف الشاغرة في العام الماضي. ولا يجب أن ننسى ما يستدعيه العمل في أروشا أو كيغالي من تضحية كبيرة لأن الأوضاع كما نعلمها. لذلك فليس من اليسير العثور على متقدمين لشغل الوظائف في مكتب المدعي العام في أروشا. وقد تلقينا المساعدة من الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي أوفدت قوة عمل إلينا للقيام باستعراض هذه المشكلة، لكي نحاول تحديد مرشحين لشغل الوظائف المذكورة.

والأمور أصبحت أحسن بكثير الآن. والمشكلة لم تعد قائمة، بصرف النظر عن المداورة في شغل تلك المناصب بانتظام. وكما يعلم الأعضاء، فإن المحامين أو المدعين العامين الأقدمين الذين يشاركون في المحاكمات والذين يقوون في مناصبهم لفترة ثلاث أو أربع سنوات يريدون فعلا ترك مناصبهم. والمشكلة لم تعد صعبة جدا؛ وباتت المسألة مسألة عادية تعنى بالمداورة في شغل المناصب.

لقد أدين جورج روغيو رغم أن ممثل رواندا قال إن الحكم قصير جدا. ولن أعلق على قرارات قضائية. والمهم بالنسبة للمدعي العام أن يدان المرء وأن ينفذ الحكم. أما فيما يتعلق بطول مدة هذه الأحكام، فيجب أن يطبق القضاة القانون في ظل جميع الظروف، الأمر الذي قد يكون تحليلا شخصيا. وهذا ليس من المهام الرئيسية التي يضطلع بها المدعي العام الذي يهمه توجيه التهم وإصدار الأحكام. والأحكام تعتمد على القضاة. أما فيما يتعلق بمكان قضاء مدة الحكم، فقد مرت بالفعل سنتان على احتجازه، ولأن السيد روغيو يحمل الجنسيتين البلجيكية والإيطالية، فقد طلب أن يقضي فترة العشر سنوات أو أقل المتبقية، وهذا يعتمد على مسلكه، في إيطاليا. وأجرينا اتصالا مع الحكومة الإيطالية بغرض تمكينه من قضاء مدة الحكم في سجن إيطالي، وهذه الاتصالات لا تتصف بطابع رسمي لأن أمين السجل هو الذي يقرر ذلك.

وبالانتقال إلى مسألة غاشاشا، فلعلي استعملت صفات غير مناسبة، بيد أن غاشاشا هي الحل حقا: لقد

رأيت عدة محتجزين قضوا أربع سنوات ونصف أو خمس سنوات قيد الاحتجاز دون إجراء جلسة استماع لهم. وهذه مشكلة بالنسبة لرواندا يعيها وزير العدل تماما؛ ونحن نناقشها في أغلب الأحيان. وينبغي لي أن أصف غاشاشا بأنها نمط تقليدي للعدالة؛ فهي تحدث على مستوى القرية وفي المجتمع المحلي. وأرى أنها نوع من العدالة المحلية ويمكنها أن تشجع على المصالحة لأنها مقبولة إما لدى المتهمين أنفسهم أو لدى الذين يطلب إليهم إصدار الأحكام. وقد تبدو لنا الآلية معقدة. ويخبرني وزير العدل أنه معروض على البرلمان مشروع قانون يأمل في إقراره خلال بضعة شهور لأن المشكلة أخذت تتزايد صعوبة.

وتقرير فريق الخبراء عن استعراض العمل الفعال الذي تضطلع به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يحظى بالدعم الكامل من مكتب المدعية العامة. ونحن على استعداد لاتخاذ أية تدابير يرد ذكرها في ذلك التقرير لأننا نوافق بصدق على المقترحات الواردة في التقرير. ولكن لا بد لي القول إننا أخبرنا بأنه ستكون هناك مشكلة في الموارد والتمويل. ومع ذلك، فنحن ننتظر إجراء هذه التغييرات التي لن تكون إلا أفضل من غيرها والتي ستساعدنا في أعمالنا.

أما فيما يتعلق بتدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، فلا يسعني إلا أن أتكلم عن القرار المتخذ، وصحيح القول إنه من الضروري معرفة العوامل التي أفضت إلى اتخاذ ذلك القرار. وقبل أن أطلع مجلس الأمن على هذه المعلومات، أود أولا أن أبين للذين بلّغوا عن أشخاص وعمن يشتبه فيهم السبب الذي دعانا إلى متابعة المسألة. وسيتمكن المجلس حينئذ من دراسة ٩٥ صفحة تقريبا والاطلاع على ما دفعنا إلى اتخاذ القرار من قانون وأسباب.

وأنتقل إلى التوظيف الذي أشار إليه ممثل رواندا. صحيح أن هناك بعض المشاكل في هذا المجال. وبدون التهرب من واجباتي، لا بد لي من القول إن ذلك ليس من صلاحية مكتب المدعية العامة، بل من صلاحية أمين السجل. وأعلم أن هنالك مشاكل. وتردنا الآن معلومات من السلطات الرواندية، ونحيلها على أمين السجل كي يتسنى حل المشاكل. وكان ممثل رواندا محقا في قوله إن هذه مشكلة حساسة وقد تنطوي على خطر.

ولقد شعرت بالدهشة عندما قال ممثل الاتحاد الروسي إن عملنا بات عملا مسّيسا. وأنا أرفض تلك التهمة رفضا قاطعا. إنني أحاول منذ ١٠ أشهر الاتصال بالسلطات في الاتحاد الروسي لشرح عملنا وكيفية القيام به. ولقد تعذر علينا للأسف الاتصال بها. لذلك، أغتنم هذه الفرصة لأطلب إلى ممثل الاتحاد الروسي أن يساعدنا على النجاح في الاتصال بها بغية تمكيني أخيرا من شرح عملنا وإظهار أنه لا يمت إلى السياسة بصلة: فهناك قانون يجب أن يطبق، وهناك تحقيقات يجب القيام بها؛ وليس هناك أكثر من ذلك.

أعتقد أنني أجبت الآن عن جميع الأسئلة المطروحة عليّ. ومثلما ذكرت، سأعود إلى هنا مرة كل ستة أشهر تقريبا، وأتطلع إلى الفرصة التالية لمخاطبة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعية العامة على أجوبتها الواضحة جدا والشاملة والقوية بالفعل.

هذا الحوار الاعتيادي مع المدعية العامة، ومن خلالها مع المحكمتين، مفيد للغاية. وأكرر الدعوة التي وجهها السفير فان والصم، ويسرنا أن نرحب بكم مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر وأتطلع إلى ذلك.

لا يوجد متكلمون آخرون لهذه الجلسة. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.